UN LIBRARY
MAY 2 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/34/153
2 April 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ١٠٢ من القائمة الأولية*

وحدة التفتيش المشتركة

تقرير عن المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات (JIU/REP/78/7) .

٢ - وهذا التقرير ، كما أشارت الى ذلك وحدة التفتيش المشتركة ، ذو أهمية أيضا للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

---

* A/34/50 .

JIU/REP/78/7

تقريـــر عـــن
المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

أعـــــده
مـارك إ. ألـــبن
و
إيـــرل د. ســـوم
وحـــــدة التفتيـــش المشتركة

جنيـــف
كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

GE. 78-12234

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
موجـــز	(يتضمن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية) .		أ ـ ب
الفصل الأول	مقدمة ـ أهمية نظم المعلومات	١ ـ ١١	١
الفصل الثاني	خلفيـــة تاريخيـــة	١٢ ـ ١٦	٥
الفصل الثالث	هل المجلس المشترك لنظم المعلومات ضروري ؟ .	١٧ ـ ١٨	٧
الفصل الرابع	زيادة فعالية المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ـ التنقيح المقترح للصلاحيات	١٩ ـ ٤٢	٩
الفصل الخامس	تقييم برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات لعام ١٩٧٨ وبرنامج عملـــه في المستقبل	٤٣ ـ ٥٩	١٥
الفصل السادس	مشكلة خاصة : السجل المشترك للأنشطـــة الانمائية	٦٠ ـ ٦٩	٢٦
المرفق الاول	الاختصاصات الحاليـــة		٢٩
المرفق الثاني	الاختصاصات المنقحة المؤقتة		٣١

موجـــز

(يتضمن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية)

'١' بعد أن نظر المفتشان في الخلفية التاريخية وفي برنامج العمل الحالي للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات (المجلس المشترك لنظم المعلومات) ، على النحو الذي اعتمدته لجنة التنسيق الادارية ، فانهما يخلصان الى أن أساسا متينا قد أرسي للأعمال المقبلة وانه يجب على منظومة الامم المتحدة الآن أن تتخذ مقررات للمستقبل ، في ضوء قرارات اعادة التشكيل (١) . وهما يقترحان ضرورة ايلاء مزيد من الاهتمام لاعداد تقديرات عن تكاليف نظم المعلومات (الفصلان الأول والثاني) .

'٢' ويرى المفتشان أن الحاجة مازالت قائمة الى جهاز مشترك بين الوكالات لتشجيع وضع نظم متسقة للمعلومات ، ودعم الخطوات الرامية الى تحسين التنسيق والانسجام وتخفيض التكاليف . وهما يقترحان ضرورة تعزيز دور المجلس المشترك لنظم المعلومات بغية مساعدة أسرة الامم المتحدة في التقدم نحو تحقيق التنسيق والانسجام بين نظم المعلومات ، استجابة لحاجة الهيئات الدولية الحكومية والمنظومة ككل . وسيتعين على المجلس المشترك لنظم المعلومات أن يحدد هذه الاحتياجات تحديدا واضحا وكاملا (الفصل الثالث) .

'٣' ويوصي المفتشان بضرورة اعطاء المجلس المشترك لنظم المعلومات مزيدا من الزخم والتوجيه عن طريق تنقيح اختصاصاته . اذ ينبغي تعريف الغرض من المجلس المشترك لنظم المعلومات بأنه تحديد ما ينشأ في محيط أعضاء أسرة الامم المتحدة من احتياجات مشتركة في مجال المعلومات والمبادرة باتخاذ تدابير لضمان أن يجرى ، على النحو المطلوب ، تطوير نظم وخدمات المعلومات الخاصة بهذه الاسرة تطويرا منسقا . وينبغي أن تكون جميع المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الادارية أعضاء في المجلس المشترك لنظم المعلومات ؛ كما ينبغي أن يكون ممثلو المنظمات من رتبة كبار واضعي البرامج والسياسات . وينبغي لكل منظمة ، قبل استحداث أو توسيع نطاق أي نظام للمعلومات التقنية أو العلمية أو الادارية ، أن تجري دراسة صلاحية ترسل الى المجلس لابداء تعليقات عليها (عندما تكون للنظام المعني آثار مشتركة بين المنظمات) كي تؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ المنظمة لقرارها النهائي ؛ ويتعين تطبيق هذه العملية بمرونة . كما ينبغي أن تتضمن أعمال المجلس المشترك لنظم المعلومات للنظم المالية والادارية وكذلك النظم التقنية والعلمية . ويؤكد المفتشان على الحاجة الى مشاركة حكومية أوثق في أعمال المجلس المشترك لنظم المعلومات وذلك عن طريق الهيئات الدولية الحكومية المختصة ويوصيان بأن تقدم تقارير وبرامج المجلس المشترك لنظم المعلومات الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وذلك ، عند الاقتضاء ، عن طريق لجنة التنسيق الادارية مما يتيح لهاتين الهيئتين فرصا منتظمة لتوفير التوجيه والزخم . ويقترح اتباع اجراء منقح لوضع الميزانية . وقد أدمجت هذه التوصيات في اختصاصات منقحة مؤقتة للمجلس المشترك لنظم المعلومات (الفصل الرابع والمرفق الثاني) .

---

(١) قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

' ٤ ' يدرس المفتشان برنامج العمل لعام ١٩٧٨ . وهما يخلصان الى أنه قد تم القيام بعمل مفيد وان كان متواضعا . وتشكل الآن بعض الوثائق الاساسية ، من بينها أدلة النظم والتسهيلات، أساسا متينا للاعمال المقبلة ، بما في ذلك تجميع قائمة حديثة " بالمصطلحات العامة " . وينبغي للهيئات الدولية الحكومية وللجنة التنسيق الادارية أن تقوم الآن بتوفير أهداف ومبادئ توجيهية واضحة تتعلق بالسياسة لبرامج العمل في المستقبل . ويجب على المجلس المشترك لنظم المعلومات أن يركز اهتمامه على احتياجات المنظومة ككل . وسيلزم بناء اهتمام واتخاذ تدابير من قبل لجنة التنسيق الادارية وكذلك من قبل لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على أساس مقترحات يقدمها المجلس المشترك لنظم المعلومات فيما يتعلق بالاهداف والمبادئ التوجيهية للسياسة . وتعرض بعض الاهداف البرنامجية العامة ، مع بعض الاهداف المحددة للفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٥ . ومن الوظائف الرئيسية التي أهملت حتى الآن تحديد الاحتياجات الحقيقية للهيئات والمنظمات الدولية الحكومية من المعلومات الموحدة المشتركة بين المنظمات (الفصل الخامس) .

' ٥ ' وتجرى دراسة لمشروع السجل المشترك للانشطة الانمائية ، بتاريخه المنطوى على آمال كبار وتقدم ضئيل ، وتقترح عملية مواصلة " نموذجية " كيما تعنى بها لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق . ويستخلص المفتشان ثلاثة دروس عامة من تطور تاريخ السجل المشترك للانشطة الانمائية (الفصل السادس) .

الفصل الأول

مقدمة

خلفية عن الدراسة

١ - طلبت لجنة التنسيق الادارية الى وحدة التفتيش المشتركة في أيار/مايو ١٩٧٧ " أن تقيم برنامج العمل الخاص بالمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات وان تقدم نتائج تقييمها الى لجنة التنسيق الادارية لتنظر فيها في دورتها الربيعية في عام ١٩٧٩" (٢). وقد تلقت وحدة التفتيش المشتركة أيضا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ اقتراحا من رئيس فريق المراجعين الخارجيين للحسابات مفاده أنه يمكن للوحدة أن تدرس نظم المعلومات المتعلقة بالحاسبات الالكترونية وبالادارة في وكالات الامم المتحدة وأن تنظر فيما اذا كانت توجد ترتيبات كافية للاتصال . وهذان الطلبان قد سبقا ، بفترة وجيزة ، اتخاذ الجمعية العامة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ لقرار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، الذي يؤكد ، على نحو لم يسبق له مثيل ، الحاجة الى التنسيق العام داخل منظومة الامم المتحدة بأسرها ويفرض على جميع العناصر المكونة لها متطلبات جديدة تتعلق بتنسيق جهودها . ولذلك فان هذه الدراسة تجرى في مرحلة هامة . ومن المفهوم وقت كتابة هذا التقرير أن صدور مقررات بشأن مكانة المجلس المشترك لنظم المعلومات في جهاز لجنة التنسيق الادارية المعاد تشكيله أمر وشيك .

٢ - وقد أدرك المفتشان في مرحلة مبكرة من الدراسة انه اذا كان المراد أن يقيّما برنامج العمل الخاص بالمجلس المشترك لنظم المعلومات على نحو يحقق نتائج طيبة فانه يجب عليهما توسيع نطاق الدراسة لتشمل اختصاصات المجلس المشترك وهيكله . وقد قاما بتوسيع نطاق الدراسة على هذا النحو .

أسلوب العمل بشأن الدراسة

٣ - وزع على المنظمات المشتركة وغيرها من المنظمات استبيان في آذار/مارس ١٩٧٨ يتناول جوانب شتى من جوانب المجلس المشترك لنظم المعلومات وأعماله ، مثل تقييم المنظمات لبرنامج العمل الخاص بالمجلس المشترك قبل عام ١٩٧٧ ، بما في ذلك مدى فائدته ؛ والاشتراك في ميزانية المجلس المشترك واجتماعاته ؛ وبرنامج العمل لعام ١٩٧٨ والاقتراحات فيما يتعلق ببرنامج العمل المقبل ؛ وتقدير تقريبي لتكاليف ما لدى المنظمات من نظم قائمة ومنتواه للمعلومات ؛ والاقتراحات المتعلقة بتحسين المجلس المشترك . وقد أعيدت ستة عشر استبيانات مستكملة البيانات . وقام المفتشان أيضا فيما بين آذار/مارس وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ بالتشاور شخصيا مع الكثيرين في منظومة الأمم المتحدة ممن يشتركون في أعمال المجلس المشترك وفي نظم المعلومات وممن أولوا مستقبل المجلس تفكيرا خاصا . ويعرب المفتشان عن شكرهما لهؤلاء وللمنظمات التي أجابت على الاستبيان .

---

(٢) وثيقة لجنة التنسيق الادارية CO-ORDINATION/R.1219 المؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٧ .

المعلومات في منظومة الأمم المتحدة

٤ - تمثل المعلومات (ليس بمعنى النشر ولكن بمعنى البيانات المحللة والمنظمة) نتاجا رئيسيا لمعظم الانشطة التي تقوم بها المنظمات التابعة للامم المتحدة . وهذه المعلومات تتمخض عن أبحاث المنظمات وخبرتها العملية ؛ كما ترد معلومات أخرى منبعها أنشطة المجتمع العالمي ، الحكومية وغير الحكومية على السواء . وهذه المعلومات المجمعة تستخدمها الهيئات الدولية الحكومية والحكومات ، كلا على حدة ، والمؤسسات الأكاديمية وكذلك أمانات المنظمات .

٥ - والى جانب هذه المعلومات " الانمائية " ، يوجد أيضا قدر كبير من المعلومات " الادارية " داخل النظم الخاصة بأسرة الامم المتحدة ، والتي ينبغي أيضا أن تكون متاحة بسهولة للمنظمات، بما في ذلك هيئات ادارتها . وهذا يمثل جانبا ثانيا وهاما من جوانب المهمة الرئيسية للمجلس المشترك لنظم المعلومات والمتعلقة بالعمل على تشغيل شبكة نظم المعلومات الممتدة بين مختلف منظمات الامم المتحدة تشغيلا يتسم بالكفاءة والمرونة والاقتصاد .

٦ - وقد كانت الأنشطة التي تقوم بها أسرة الامم المتحدة في الخمسينات ، وخاصة المساعدة التقنية ، أصغر نطاقا مما هي عليه الآن واكثر اتساما بطابع قطاعي الى حد ما . اذ كانت كل منظمة تعمل أساسا في حقل اختصاصها ، بحيث كانت حاجتها الى المعلومات التي تتمخض عن المنظمات الأخرى أقل . وكان الحجم الاجمالي للمعلومات أصغر ، ولم تكن درجة تعقيدها كبيرة كما في الوقت الحاضر . أما الآن ، حيث يوجد قدر أكبر من الانشطة المتداخلة بين القطاعات وبرامج كبيرة للتعاون الدولي ، فان حجم المعلومات المطلوبة وتعقيدها كبيران جدا فيالواقع بل - والأهم من ذلك - ان المقررات الرئيسيةالمتعلقة بالسياسة (مثل المقررات المتعلقة بالعقود الانمائية وباعادة التشكيل) تقتضي من مختلف منظمات الأمم المتحدة أن تعمل سويا على نحو أوثق بدرجة متزايدة وأن تعرف المزيد عن أنشطة كل منها ، في مقار العمل وفي الميدان على السواء . ولكن نظم المعلومات التقنية والعلمية الجارى تشغيلها والمخطط لها والتي تنوف على المائة مازالت بصفة عامة لا تفي الا بالاحتياجات القطاعية الفردية لكل منظمة ولا يتوخى فيها - مع بعض الاستثناءات - النقل الافقي للمعلومات بين المنظمات ولا تقديم معلومات موحدة الى هيئات مثل لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . والحالة نفسها قائمة فيما يتعلق بالمعلومات الادارية والمالية . فالمقدار الضخم من المعلومات الذى يتوافر في أسرة الامم المتحدة مافتئ لا يستخدم الا في الحالات التي قصد من أجلها في بادئ الأمر .

٧ - ولذلك فمن المهم أن تتحرك المنظمات تحركا حاسما نحو اعتماد نظم للمعلومات تمكن كل منظمة من أن تختزن وتستعيد معلوماتها هي وتتيح للمنظمات والهيئات الدولية الحكومية الأخرى والعالم الخارجي فرصة الحصول ، بطريقة انتقائية ومرنة واقتصادية ، على المعلومات العلمية والادارية والتنظيمية المختزنة في أى مكان في أسرة منظمات الأمم المتحدة ، (سيتعين على المنظمات أن تستحدث سياسات ملائمة لضمان أن تصان على النحو الكافي المعلومات التي تقدمها سرا الحكومات أو الافراد) . ويجب التسليم بأن هذا يستلزم ، بادئ ذى بدء ، موارد لاستحداث النظم المطلوبة ؛ ولكن عندما يتم تشغيل نظم تستجيب لاحتياجات أسرة الأمم المتحدة ككل ولاحتياجات المنظمات كل على حدة ، فانه ينبغي ألا تزيد تكلفة هذه النظم كثيرا عن تكلفة النظم

الأضيق نطاقا الجارى تشغيلها الآن أو المخطط لها . وفي كثير من الحالات يكون استحداث واستخدام النظام الذى يمكن أن تستخدمه جميع المنظمات أو كثير منها أكثر اقتصادا من النظم التي تستحدثها وتقوم بتشغيلها كل منظمة لأغراض متماثلة .

٨ - بيد أن ذلك لن ينطبق في جميع الحالات . فهناك بعض الحالات ، وخاصة فيما يتبع أسرة الامم المتحدة من منظمات أصغر وذات درجة تخصص أعلى التي لا تنشأ فيها نظم المعلومات الا من أجل تلبية الاحتياجات المحددة الفردية لهذه المنظمة وحدها ؛ وفي مثل هذه الحالات فان التنسيق مع النظم الاخرى قد يكون غير ممكن أو غير مرغوب فيه . وقد توجد حالات أخرى يمكن تصميم نظم منسقة بينها لتلبية الاحتياجات المتماثلة - ولكنها فردية - لعدد صغير من المنظمات ؛ ومن شأن التنسيق في مثل هذه الحالات أن يحول دون ازدواج الجهود وأن يخفض التكاليف الى حد ما . ولكن المزايا الكاملة للتنسيق تنبع من استحداث نظم تستهدف تلبية احتياجات أسرة الامم المتحدة بأسرها ، أو على الأقل احتياجات عدد كبير من المنظمات ، وخاصة فيما يتعلق بتقديم معلومات موحدة على صعيد المنظومة . ويمكن للعوامل العامة (تقديم معلومات موحدة عن التعاون التقني ، مثلا) أن تؤثر على الشكل الذى تختزن به المعلومات ذات الصلة ، حتى في فئة النظم التي تستهدف تلبية احتياجات منظمة واحدة فقط . وايضاحا لهذه النقطة فلنفترض أن عشر منظمات قد قررت أن اقامة نظام للمعلومات تتوفر له المساعدة من الحاسبة الالكترونية لمعاونة المترجمين سيكون أمرا فعالا من ناحية التكاليف . ففي ظل الممارسات الحالية ستجنح كل منظمة الى اجراء تحليلها وبرمجتها النظميين الخاصين بها وسنعد مدخلات النظام الخاصة بها . واما اذا وجد نهج منسق بمساعدة المجلس المشترك لنظم المعلومات ، فلن يجرى التحليل والبرمجة النظميين الا مرة واحدة بدلا من عشر مرات ، والأهم من ذلك من وجهة نظر الاقتصاد أن معظم مدخلات النظام ستكون مشتركة بين جميع المنظمات (مثل ترجمات مصطلحات الادارة والميزانية في الامم المتحدة ، وأسماء المنظمات غير الحكومية ، الخ) ولن يلزم اعداد هذه المدخلات وادخالها في النظام الا مرة واحدة . ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بكثير من النظم الاخرى كتلك المعنية بالموظفين ، والميزانية ، والتمويل ، والوثائق ، الخ .

٩ - وقد حاول المفتشان في استبيانهما أن يحددا التكلفة التي تتحملها المنظمات من جراء استحداث وتشغيل نظمها الحالية للمعلومات ، ولكن ثبتت استحالة هذه المهمة ، بل ان بعض المنظمات لم تتمكن حتى من تقديم أرقام تقريبية ، وتمكنت منظمات أخرى من تقديم تكاليف تقريبية لجزء من أعمالها فقط . ولذلك يبدو من المستحيل أن نقول شيئا سوى أن ملايين كثيرة من الدولارات قد أنفقت حتما في انشاء الشبكة غير المنسقة الحالية لنظم المعلومات ، وان الملايين التي يمكن توقع انفاقها على استحداث نظم في المستقبل لن تستخدم أيضا الا في القيام تدريجيا باضافة نظم جديدة غير منسق بينها ما لم تتم السيطرة على هذا الوضع تماما .

١٠ - وسيكون من المفيد أن يتوفر تقدير واقعي لمجموع تكلفة نظم المعلومات القائمة حتى يمكن للهيئات الدولية الحكومية أن تقيّم بصورة أفضل العلاقة بين النفقات والفوائد . ويدرك المفتشان أنه قد تصادف مشاكل في أى جهد يبذله المجلس المشترك لنظم المعلومات للحصول على بيانات

عن التكاليف الجارية ، ولا سيما في الماضي ، لبنود غير تكاليف المعدات ، غير أنه لا بد أن يكون من الممكن أن يعرض أى نظام جديد أو تعديل لنظام قديم بلغة الميزانية بحيث يتسنى ادراج كامل تكاليف النظام (تكاليف الاستحداث والتشغيل على السواء) في تقارير تعرض على المجلس المشترك لنظم المعلومات (انظر الفقرة ٢٤ أدناه) .

١١ — وقد جعلت التكنولوجيا الحديثة من الممكن ابتكار نظم للمعلومات ذات قدرة على اختزان مقادير هائلة من المعلومات ومعالجتها واستكمالها ، وعلى نقل هذه المعلومات والتصرف فيها ، وعلى تقديم المعلومات المطلوبة لأغراض محددة تقديما انتقائيا . وتتناقص تكاليف تخزين المعلومات ومعالجتها واستعادتها نظرا لأن كفاءة الآلات تزداد بينما تقل القيود على عملها . غير أن الآلات لم تمثل دائما الا جزءا ، وأحيانا جزءا صغيرا ، من مجموع تكلفة نظم المعلومات . أما التكلفة الرئيسية التي تتحملها المنظمات والحكومات فتتمثل في مرتبات الموظفين أو عقود الخبراء الاستشاريين المطلوبين لاجراء دراسات الصلاحية ، والتحليل النظمي ، ووضع البرامج وكذلك — وهو الأهم في كثير من الأحيان — اعداد المدخلات . ولذلك فمن المهم الافادة من أحدث أشكال التقدم التكنولوجي واستحداث ما تتطلبه الحالة من نظام يتسم بالكفاءة والمرونة . ومن الواضح أيضا أنه اذا ما واصلت كل منظمة استحداث نظمها الخاصة بها لتلبية احتياجات متماثلة ، ان لم تكن متطابقة ، في جميع المنظمات بدلا من التعاون بشأن نظم مشتركة ، فان التكلفة ستظل مرتفعة جدا وستظل النتائج ذات قيمة محدودة . وأسباب ذلك مشروحة في الفقرة ٨ أعلاه وتؤكدها ملاحظات المفتشين . وعلى سبيل المثال فان النظم المختلفة اختلافا جذريا التي تستخدمها المنظمات في مسائل الموظفين والميزانية ، والتمويل ، والوثائق وما الى ذلك تتباين نوعيتها تباينا واسعا على النحو الذى أشار اليه عدة مراجعين خارجيين للحسابات . ومع ذلك فان هذه النظم جميعا تعالج مسائل متشابهة جدا ان لم تكن متطابقة .

الفصل الثاني

خلفية تاريخية

١٢ — ليست هذه هي المرة الأولى التي يعرب فيها عن الاهتمام بشأن الحاجة الى تنسيق نظم المعلومات التابعة لمختلف منظمات الأمم المتحدة (٣) . ففي أوائل الستينات استشفت لجنة التنسيق الادارية هذه الحاجة وأنشأت في عام ١٩٦٥ لجنة مستخدمي الحاسبات الالكترونية ، معددة لها الاختصاصات التالية :

(أ) تناول المسائل التي تتعلق باستخدام الحاسبات الالكترونية في جنيف (وهو اختصاص عززه بعد ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي طلب الى لجنة مستخدمي الحسابات الالكترونية ان " تكرس للمسائل المتعلقة باستخدام الحاسبات الالكترونية داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها من الاهتمام ما تكرسه للمسائل المتعلقة باستخدام هذه الحاسبات في جنيف") ؛

(ب) اقامة تنسيق وتعاون فيما بين المنظمات بشأن المسائل التي هي موضع اهتمام عام فيما يتعلق بالحاسبات الالكترونية (٤) .

ولكن هذا المسعى قصر كثيرا عما كان يتوقع منه تحقيقه وأحيلت المشكلة بعد ذلك الى فريق الخبراء الذي ترأسه السير روبرت جاكسون للنظر فيها في سياق أعمال هذا الفريق بشأن " دراسة القدرة " (٥) . وفي آخر الأمر أوصت الدراسة بتصميم ثلاثة نظم فرعية للمعلومات للاغراض الانمائية الخاصة ببرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولكن الدراسة لم تتعمق في مسألة تحقيق التنسيق والانسجام بين نظم المعلومات القائمة . وكانت هذه هي المرحلة التي ظهرت فيها فكرة الاستعانة بحاسبة الكترونية مركزية كبيرة تخدم جميع منظمات الأمم المتحدة ، ثم جاء تقرير آخر للبيانات المعالجة الالكترونية في منظومة الامم المتحدة ، وهو ما يسمى تقرير هندرسون لعام ١٩٧٠ (٦) ، ليبلور هذا الاتجاه الفكري .

١٣ — وكان من نتائج كل هذه المناقشات الاعتراف العام بأن النظم لا تقل أهمية عن المعدات ، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ خولت الجمعية العامة الامين العام أن يشترك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية في انشاء المركز الدولي للحساب الالكتروني في جنيف الذي يكون باب الانضمام اليه مفتوحا أمام مؤسسات الامم المتحدة الاخرى كذلك ؛ وان يمضي قدما في انشاء المجلس المشترك لنظم المعلومات بوصفه هيئة تابعة للجنة التنسيق الادارية . وفي الوقت نفسه الغيت لجنة مستخدمي الحاسبات الالكترونية (٧) . وكانت الاختصاصات الاولية للمجلس المشترك

---

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الخلفية التاريخية ، انظر الوثيقة E/AC.51/90.

(٤) الوثيقة E/4486 ، الفقرة ١١٨ .

(٥) الوثيقة DP/5 ، ١٩٦٩ .

(٦) الوثيقة A/8072 .

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٧٤١ (د — ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠

لنظم المعلومات ، بصيغتها التي اعتمدتها لجنة التنسيق الادارية في نيسان/ابريل ١٩٧١ ، تقضي بأن يقوم المجلس " باستحداث نظم للمعلومات الادارية مشتركة بين المنظمات في أسرة الأمم المتحدة ، وخاصة لغرض دعم الانشطة الانمائية الاجتماعية والاقتصادية (٨) " .

١٤ - وبناء على ذلك حاول المجلس المشترك لنظم المعلومات ، فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ أن يؤكد على استحداث نظم مشتركة جديدة واختبار البرامج المطلوبة لتشغيل هذه النظم . ونظر في نظام طموح للمعلومات الادارية سمي " كومباس " ، يهدف الى رصد البرامج والمشاريع . بيد أنه بسبب ارتفاع التكاليف التي انطوى عليها ذلك وتعقيدات التعاون فيما بين المنظمات ، اتجه المجلس الى مقترحات أكثر تواضعا تتعلق بايجاد سجل للمشاريع مشترك بين الوكالات حدد المجلس خطوطه العريضة في تقرير خاص قدم ، عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٧٤ . واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه المقترحات في وقت لاحق (٩) .

١٥ - ومع ذلك لم يحرز سوى تقدم ضئيل في استحداث سجل للمشاريع مشترك بين الوكالات وفي تحقيق التنسيق والانسجام في أنشطة نظم المعلومات الخاصة بأسرة الامم المتحدة . ولمواجهة الاستياء المتزايد ازاء تكاثر نظم المعلومات ، قررت لجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٦ توجيه أعمال المجلس المشترك لنظم المعلومات توجيها جديدا يتزايد التأكيد فيه على التنسيق بين النظم القائمة والتي تقوم مستقبلا . وتحقيقا لهذه الغاية قامت لجنة التنسيق الادارية ، في دورتها الربيعية لعام ١٩٧٦ ، بتحديد اختصاصات جديدة للمجلس المشترك لنظم المعلومات (١٠) . وتقضي هذه الاختصاصات بأن يقوم المجلس المشترك لنظم المعلومات " بتنسيق استحداث نظم مشتركة أو متسقة للمعلومات في أسرة الامم المتحدة " . والفارق بين هذا النص ونص عام ١٩٧١ فارق له مغزاه

١٦ - وقد حقق المجلس المشترك لنظم المعلومات شيئا من التقدم ، واضحا وان كان محدودا ، منذ أن حددت له صلاحياته المنقحة . وفي نهاية عام ١٩٧٦ عين مدير جديد ، وابتداء من عام ١٩٧٨ عين في الامانة موظفون جدد وبدأ العمل بشأن الاسس الجوهرية الاولى لعملية التنسيق . وعلاوة على ذلك فقد واصل المجلس المشترك لنظم المعلومات مهمته كمكان اجتماع مفيد يمكن أن تناقش فيه المسائل المتعلقة بنظم المعلومات ويمكن لمنظمات أسرة الامم المتحدة أن تتبادل فيه الأفكار وأن تستفيد من تجربة بعضها البعض . وابتداء من عام ١٩٧٨ بدأت تظهر لبرنامج العمل الجديد للمجلس نتائج متواضعة ولكنها واضحة . ومن الممكن أن نشعر الآن بأن منظومة الامم المتحدة تسير في الطريق الصحيح وأن الوقت قد حان لاتخاذ مقررات حاسمة فيما يتعلق بالمستقبل .

---

(٨) الوثيقة A/5489 المؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المرفق .

(٩) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٨٩ (د - ٥٧) لعام ١٩٧٤ .

(١٠) انظر المرفق الأول لهذا التقرير .

الفصل الثالث

هل المجلس المشترك لنظم المعلومات ضـــروري ؟

١٧ - توصل المفتشان ، بعد دراسة مستفيضة ، الى استنتاج أنه يلزم وجود جهاز مشترك بين المنظمات من أجل تشجيع استحداث نظم متسقة للمعلومات ولدعم الخطوات الرامية الى تحقيـــق التنسيق والانسجام والى خفض التكاليف . ولكي يكون هذا الجهاز فعالا فانه ينبغي ابتكاره على أساس الادراك التام لمشكلة تنسيق أنشطة المنظمات الكبيرة والصغيرة المكونة لأسرة الامم المتحـــدة والتي تبلغ ثلاثين منظمة أو نحو ذلك ، وينبغي لهذا الجهاز أن يسلم أيضا بأن التنسيق في بعض المجالات أقل لزوما منه في البعض الآخر . ونظر المفتشان في الطرق الممكنة التالية لايجاد هيكل لتحقيق الانسجام بين نظم المعلومات :

(أ) الابقاء على المجلس المشترك لنظم المعلومات كما هو ، أى كهيئة تقنية أساســـا لا شأن لها بتقرير السياسات . ويعتقد المفتشان أنه على الرغم من أن المجلس المشترك لنظـــم المعلومات قد أدى عملا طيبا في السنتين الأخيرتين ، فقد كان تقدمه بطيئا ويجب على منظمـــات الأمم المتحدة أن تتحرك تحركا أسرع وأكثر حسما . وهما يعتقدان أيضا أن الهيئات الدوليـــة الحكومية ترغب في احراز تقدم أسرع ، ولذلك فهما لا يوصيان بهذه الطريقة ؛

(ب) الغاء المجلس المشترك لنظم المعلومات واعادة انشاء لجنة مستخدمي الحاسبات الالكترونية . ومن شأن ذلك أن يتيح فرصا لأخصائيي الحاسبات الالكترونية المنتمين للمنظمـــات الأعضاء أن يتبادلوا الآراء : وهذا شيء هام ويعتبره بعض الناس أهم وظيفة في الوقت الحاضـــر للمجلس المشترك لنظم المعلومات . ولكن الحاسبات الالكترونية لا تشكل الا جزءا صغيرا من مشكلة استحداث نظم للمعلومات منسجمة مع بعضها ، كما أن أوجه التقدم التكنولوجي الحديث قد زادت من تصغير هذا الجزء من المشكلة . وهذا الحل يمثل نكوصا حتى بالقياس الى الحالة الراهنة ، مـــع احتمال حدوث تقدم أبطأ رغم ذلك . ولذلك فان المفتشين لا يوصيان أيضا بهذا النهج ؛

(ج) تقسيم المجلس الحالي المشترك لنظم المعلومات الى جزئين ، يتناول أحدهمـــا جميع الجوانب المتصلة بالنظم الادارية ويكون جزءا من جهاز اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائـــل الادارية ؛ أما الجزء الآخر فيتناول المسائل المتصلة بنظم المعلومات التقنية والعلمية ويكون جـــزءا من الهيكل الجديد للجنة التنسيق الادارية ولكنه يكون مستقلا عن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية . وستكون لهذه الطريقة ميزة اسناد الوظيفتين الرئيسيتين للمجلس المشترك لنظم المعلومات الى هيئتين متميزتين محددتي الاطار جيدا ، ولكنها ستؤدى الى تجزئة الجهد المتعلق بتحقيق الانسجام بين النظم الحالية والنظم الجارى استحداثها . وكذلك كثيرا ما لا يوجد فاصل واضـــح بين النظم الادارية والنظم الفنية . ولذلك لا يوصي المفتشان بهذا النهج ؛

(د) انشاء مجلس مشترك بين المنظمات لنظم المعلومات تسند اليه وظائف هامة تنظيمية ورقابية فيما يتعلق باقامة نظم جديدة للمعلومات وتنظيم النظم القائمة وتعديلها . وستكون لهـــذه الطريقة مغريات كبيرة لأولئك الذين يرغبون في التحرك بسرعة كبيرة جدا نحو تحقيق التناسق والانسجام

الكاملين . بيد أن المفتشين قد شعرا بأنهما ملزمان بالتسليم بأنه سيكون من غير المحتمل التوصل الى ذلك القدر من القبول الارادى العام الذى سيكون ضروريا لنجاح هذه الطريقة ، وانها قد تنهك قدرة النظام على الاسراع بمعدل تقدمه . ولذلك فقد نبذا هذه الطريقة ؛

(هـ) تعزيز دور المجلس المشترك لنظم المعلومات ولكن مع عدم دفع معدل السرعة الى أبعد من الحدود التي يمكن احتمالها داخل المنظومة . وهذا هو أساس توصيات المفتشين الواردة في الفصل الرابع . والقصد من ذلك هو اسناد وظائف واقعية وسلطات مقبولة الى المجلس المشترك لنظم المعلومات ، حتى يمكن أن يساعد المنظومة ، مساعدة قوية ولكن ليست قسرية ، في التقدم نحو تحقيق التنسيق والانسجام الرشيدين بين نظم المعلومات حسب اللزوم ، استجابة لاحتياجات الهيئات الدولية الحكومية والادراك العام المتزايد لاحتياجات المنظومة ككل وكذلك احتياجات العناصر المكونة لها .

١٨ - ان أعمال المجلس المشترك لنظم المعلومات ، وكامل وظيفة انشاء شبكة لنظم المعلومات ذات استجابة وكفاءة ، تتطلب وعيا من جانب جميع من يعنيهم أن تكون أسرة الامم المتحدة أكثر من مجرد حاصل جمع أجزائها . وفي رأى المفتشين أن تخصيص موارد مناسبة لهذه الاعمال أمر يمكن تبريره تماما ، ازاء توقع أن النقود أو شهور عمل الافراد سيتم استرداد ما هو أكثر من قيمتها في صورة تحسن عام في مستوى الفعالية داخل الاسرة بأسرها . ويدرك المفتشان أيضا أن احتياجات أسرة منظمات الأمم المتحدة واحتياجات الحكومات الاعضاء من المعلومات ، وخاصة المعلومات الموجودة على صعيد المنظومة ، لم تحدد تحديدا واضحا وكاملا . وينبغي أن يكون تحديد هذه الاحتياجات مهمة ذات أولوية يضطلع بها المجلس المشترك لنظم المعلومات ، لأنه ليس من المعقول بذل الوقت والجهد في تحقيق التنسيق أو الانسجام بين النظم عندما يوجد شك حول ما هي بالضبط المعلومات التي ينبغي انتاجها .

الفصل الرابـــع

زيادة فعالية المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ـ التنقيح المقترح للصلاحيـات

١٩ ـ يعتقد المفتشان انه من الضروري اتخاذ تدابير أقوى اذا كان من المراد تمكين المجلـــس من تحقيق تناسق ذى معنى لنظم المعلومات بأسرة الأمم المتحدة ، استجابة للمتطلبات العامـــة للحكومات الأعضاء كما وردت في قرار اعادة التشكيل . وهما يوصيان ، بالتالي ، بزيادة زخم المجلس وتوجيهه من خلال تنقيح صلاحياته بحيث تحدد هدفه وتنظيمه وأساليب عمله على نحو أوضح . ويـرد في الفقرات التالية وصف وشرح للسمات الرئيسية المقترح تضمينها في الصلاحيات المنقحة ، ويـــرد مشروع مؤقت وايضاحي بذلك في المرفق الثاني . ويتضمن المرفق الأول صلاحيات المجلس الحاليـــة تسهيلا للمقارنة .

٢٠ ـ ولكي يتمكن المجلس من الاضطلاع ، على نحو سليم ، بمسؤولياته الممتدة بالضرورة على نطاق المنظومة ، من المهم أن تصبح جميع المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الادارية أعضاء كذلك فـــي المجلس في المستقبل .

٢١ ـ وينبغي تكليف المجلس ، تحت اشراف لجنة التنسيق الادارية ، بتحديد الاحتياجـــات المشتركة للمعلومات فيما بين أعضاء أسرة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية المعنية ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان التطوير المنسق لنظم وخدمات المعلومات في أسرة الأمم المتحدة ، تجنبا لازدواج لا لزوم له في الجهود ، وللتمكن من تقديم معلومات موحدة في نطاق المنظومة ، وتخفيـــض النفقات الى أدنى حد . ولقد تم انتقاء هذه الكلمات بعناية ، وهي تعكس اعتقاد المفتشين بوجـوب تمكين المجلس من اتخاذ المبادرات ، استنادا بالطبع الى تقديره لاحتياجات أسرة الأمم المتحـــدة بأكملها . ويجب أولا تحديد هذه الاحتياجات ، وسيكون تحديدها بدقة من أكثر أعمال المجلـــس أهمية .

٢٢ ـ وعلى المنظمات الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة ، كشرط ضروري لهذه المهمة الأساسيـــة للمجلس ، أن تلتزم التزاما شديدا بتجميع وتنسيق خططها ، حسبما يقتضي الأمر من زاوية التنسيـق فيما بين المنظمات ، فيما يتعلق باستحداث نظم جديدة للمعلومات أو تعديل النظم الموجـــودة . ويمكن أن يتم ذلك بابلاغ المجلس بهذه الخطط في مرحلة مبكرة جدا بقدر الامكان كي يستطيع المجلس دراسة امكان مواءمة تلك النظم الجديدة أو المعدلة مع النظم الموجودة وتحقيق التناسق معهـــا اذا لزم الأمر ، وكي يستطيع تقديم تعليقاته ومشورته في تلك المرحلة الأولية . ويرى المفتشان انه ينبغـي ايلاء أهمية كبيرة لتنفيذ المنظمات الأعضاء لهذا الالتزام بدقة . ولا يبدو أن النص المماثل لهـــذا في الصلاحيات الحالية كان فعالا تماما . ويرد وصف طريقة لانجاز ذلك في الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه .

٢٣ ـ ويبدو منطقيا انه عندما تستخدم منظمات متعددة نظم المعلومات أو تخطط لاستخدامهـــا لبلوغ أهداف مماثلة أو عندما تتطلب نظم المعلومات مدخلات من أكثر من منظمة ، ينبغي أن تطلـب

المنظمات المعنية من المجلس مساعدتها في تنسيق عملها ، من أجل تجنب ازدواج الجهود في تحليل النظم ، ومن أجل تبسيط عمليات جمع البيانات وتخفيض تكاليفها . ومثل هذا التنسيق سيكون مفيدا للمستعملين ، سواء داخل أسرة الأمم المتحدة أو خارجها ، ممن يرغبون في التعرف على كيفية الاستفادة من المعلومات في النظم التي تستحدثها المنظمات في أسرة الأمم المتحدة .

٢٤ - ويعتقد المفتشان انه من المناسب ، قبل أن ترتبط أية منظمة بنظام معلومات تقني أو علمي أو اداري جديد أو احداث توسع كبير في نظام موجود ، أن تقوم بدراسة للجدوى تولي اهتماما خاصا الى الحاجة الحقيقية للمعلومات التي سيوفرها النظام وفعالية تكاليف مختلف الطرق المستخدمة في توفير المعلومات . وعندما يكون لنظام ما آثار مشتركة فيما بين المنظمات ينبغي أن ترسل المنظمة المعنية دراسة الجدوى الى المجلس لابداء ملاحظاته . وينبغي أن يقوم المجلس ، في جملة أمور ، بدراسة أي طريقة بديلة أقل تكلفة لتوفير المعلومات اللازمة في ضوء العمل المماثل الذي تقوم به المنظمات الأخرى ، وأن تكون له حرية ابداء الملاحظات على الاستنتاجات وتقديرات التكاليف في دراسة الجدوى (وقد يكون من المفيد احالة هذه المسائل وما شابهها في المقام الأول الى الفريق العامل التقني الوارد وصفه في الفقرة ٣٢ أدناه) . وعلى المجلس أن يرسل ملاحظاته الى المنظمة المعنية لتأخذها في الاعتبار عندما تقرر ما تتخذه من تدابير نتيجة لدراسة الجدوى . وفضلا عن ذلك ، فان المفتشين يعتقدان انه عندما تصل النظم الى مرحلة تستوجب اعادة تصميمها فانه ينبغي القيام بدراسات جدوى مماثلة وموافاة المجلس بالنتائج لابداء ملاحظاته . ويجب ألا يكون هذا الاجراء مفرطا في صرامته أو شكلياته . فاذا ظهر في أي حالة بذاتها ان لدى المجلس خبرة مناسبة قليلة أو انه لن يستطيع ابداء ملاحظاته في وقت مناسب بحيث تتيسر الاستفادة منها ، يقوم الرئيس بلاشك بابلاغ المنظمة المعنية بذلك . وفي الحالات العاجلة ، يجوز لأمانة المجلس أن تعد ملاحظات أولية ذات طابع اعلامي ويقوم الرئيس باحالتها الى المنظمة المضو المعنية ، مع الاحتفاظ بحق المجلس في امكانية تنقيح تلك الملاحظات .

٢٥ - وينبغي أن يكون للمجلس دور مركزي في تنشيط وتشجيع وتسهيل تطبيق نظم مشتركة للمعلومات الادارية والتقنية ، في كافة مجالات أنشطة المنظمات ، عندما يرى المجلس أو هيئات الادارة انها لازمة . ومن الأمثلة الجيدة على ذلك مجال ادارة شؤون الموظفين أو الشؤون المالية . فأغلب المنظمات تعمل وفقا لقواعد ونظم متماثلة فيما يتعلق بالموظفين والشؤون المالية ؛ وتبعا لذلك فان التوحيد القياسي للمخرجات سوف يؤدي الى تخفيض التكاليف ويساعد الحكومات ومراجعي الحسابات الخارجيين ، اذ يسمح بسهولة اعداد تقارير موحدة على نطاق المنظومة لكل من لجنة التنسيق الادارية ولجنة الخدمة المدنية الدولية ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وغيرها . وسوف يسهم ذلك أيضا في تحقيق " الكفاءة المثلى وتخفيض التكاليف الادارية مع ما يستتبع ذلك من زيادة في نسبة الموارد المتاحة لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من المساعدة "(١١) ، كما طالب قرار اعادة التشكيل . وبالمثل فان النظم التي تقوم بتخزين

---

(١١) قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، المرفق ، الفقرة ٢٨ (د) .

ومعالجة واسترجاع المعلومات التقنية والعلمية ، رغم كونها في الغالب تعالج احتياجات تتعلق بمعلومات قطاعية مختلفة في كل منظمة ، الا انها يمكن مع ذلك أن تستفيد من اتباع نهج مشترك يمكن أن يقلل من تكاليف تطوير ومواصلة النظم . ويمكن لنظام وثائقي أن يختزن ويسترجع المعلومات المتضمنة في الوثائق التقنية بصرف النظر عن محتواها الموضوعي ، بشرط توفر موسوعة كافية في بعض الحالات . ومن ثم فان كلا النوعين من النظم ـ الادارية والتقنية ـ يمكن ، اذا أقيم على أساس نهج مشتركة وقدم الناتج في أشكال قياسية ، أن يكون أداة قوية لتبادل المعلومات بين المنظمات ويسهل انتاج المعلومات الموحدة تنفيذا للتوصيات المتضمنة في قرار اعادة التشكيل .

٢٦ ـ ويعتقد المفتشان انه ، تمشيا مع التأكيد الوارد في قرار اعادة التشكيل بشأن التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بأكملها ، سوف ترغب الهيئات الدولية الحكومية وغيرها في أن تشترك في عمل المجلس على نحو أوثق مما كانت عليه الحال فيما مضى . وفي ذهني المفتشين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وهما يوصيان بأن تقدم تقارير المجلس عن طريق لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، حسب الاقتضاء . وهذا من شأنه أن يتيح لهذه الهيئات فرصة منتظمة لتقديم التوجيه والزخم اللازمين بشدة لعمل المجلس .

٢٧ ـ ويقترح المفتشان ، بالاضافة الى هذه التوصيات الرئيسية ، اجراء عدة تغييرات ذات طابع هيكلي وتغييرات في الطريقة التي يعمل بها المجلس .

٢٨ ـ ويقترح المفتشان ، لتمكين المجلس من اداء دوره بفعالية ، أن يقوم بتمثيل المنظمات الأعضاء في المجلس موظفون كبار سواء على مستوى البرنامج أو تقرير السياسة ، ويفضل أن يكونوا برتبة أعلى من رتبة مدير . ولدى عدد من المنظمات لجان داخلية لتنسيق تطوير نظم المعلومات بها ؛ ويعتقد المفتشان انه ربما يكون من المفيد للمجلس والمنظمات المعنية ، على السواء ، اختيار ممثليها في المجلس من هذه اللجان الداخلية ـ الرئيس أو نائب الرئيس مثلا ـ اذ يمكنهم أن يتكلموا باسم منظماتهم بسلطة ومعرفة كاملتين . وينبغي ، من الناحية المثالية ، ان يفوض هؤلاء الممثلون في الالتزام بتعهدات باسم منظماتهم ، تخضع لأى تحفظات لحين اجراء مشاورات مع رؤسائهم التنفيذيين ، بشأن مسائل تدخل في نطاق برنامج العمل الذى اعتمدته لجنة التنسيق الادارية ، على أن يكون في امكانهم في جميع الأحوال ابداء آراء المنظمة التابعين لها ، جملة ، بشأن مختلف المسائل في مجال نشاط المجلس . وغني عن الذكر أن نجاح المجلس سوف يتوقف على درجة التزام المنظمات المختلفة ؛ وسوف يتضح ذلك جزئيا من مستوى الممثلين في المجلس . وبذلك سيكون بامكان المجلس، بفضل تكوينه ، أن يقدم التوجيه اللازم فيما يتعلق بالسياسة ، رهنا بما تقرره لجنة التنسيق الادارية والهيئات الدولية الحكومية . وتقدم الدعم التقني للسياسات أفرقة عمل (انظر الفقرة ٣٠) مشكلة من متخصصين يختارون على أساس خبرتهم في كل موضوع .

٢٩ ـ وللمجلس حاليا رئيس فقط . ويعتقد المفتشان انه لضمان أداء مهام المجلس أداء سليما ، ولا سيما الأمانة ، ينبغي أن يكون للمجلس نائب رئيس أيضا . وينبغي أن تقوم لجنة التنسيق الادارية بتعيين كل من الرئيس ونائب الرئيس . وأن يكون المعيار الأساسي في اختيارهما هو معرفتهما بمتطلبات المعلومات في أسرة الأمم المتحدة على مستوى البرنامج والسياسة .

٣٠ - ومن أجل ربط المنظمات المشتركة على نحو أوثق بعمل المجلس ، يقترح المفتشان أن ينشئ المجلس ، وفقا لما هو متوقع في الفقرة ١٠ من صلاحيات المجلس الحالية ، فرق عمل مخصصة لدراسة مشاكل معينة أو للقيام بمهام محددة . ويمكن تحقيق فائدة كبيرة ، فيما يتعلق بكثير من البنود ، بانشاء فرقة عمل تتألف من منظمتين الى خمس منظمات أعضاء وتخدمها أمانة المجلس . وفي حالة توفر برامج معلومات مثل برنامج النظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، أو هيئات تقوم بمهمة تنسيقية مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، يمكن انشاء برامج عمل مشتركة مع المجلس تنفذ بواسطة فرق العمل هذه . ويمكن للمجلس أيضا أن يقيم على نحو مفيد فرق عمل لمعالجة مشاكل مثل اعداد مبادئ توجيهية للسياسة في مختلف قطاعات الميادين التقنية والادارية . وبالطبع ، فان بنود برنامج العمل ذات الطابع المستمر والاعلامي قد لا تتطلب فرق عمل .

٣١ - ويعتقد المفتشان انه ، مع اجتماع المجلس مرتين في السنة ، كما هو مقترح أدناه ، وانشاء فرق العمل ، لن تكون هناك ضرورة لاستمرار وجود اللجنة الدائمة الحالية التي تشترك فيها خمس منظمات (الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) .

٣٢ - كما يعتقد المفتشان انه ينبغي انشاء فريق عامل دائم يضم رؤساء وحدات الحاسبات الالكترونية بالمنظمات الأعضاء ، بما في ذلك مدير المركز الدولي للحساب الالكتروني ، يقوم بدراسة المسائل المتعلقة بالدعم التكنولوجي لنظم المعلومات فيما يتصل ببنود بعينها في برنامج عمل المجلس، وأية مسائل يحيلها اليه المجلس الرئيسي (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) . ومن شأن هذا الفريق العامل أن يكون محفلا مفيدا لتبادل الخبرات فيما يتعلق بالمواضيع المعقدة ووضع المعايير لتنسيق المرافق ، واعداد تقديرات التكاليف للمرافق ، واقتراح السياسات لتوفير الدعم والخدمات لتجهيز المعلومات . كما ينبغي للفريق العامل أن يقوم باستعراض دوري للفرص المترتبة على تغير التكنولوجيا السريع وأثره على التكاليف والمفاهيم .

٣٣ - وينبغي أن تشكل أمانة المجلس ،كما هي الحال في الوقت الحاضر ، من مدير وعدد صغير من المتخصصين المهنيين في نظم المعلومات ، وخبراء استشاريين مخصصين ، وموظفي خدمات عامة داعمين . (لدى أمانة المجلس في الوقت الحاضر جهاز من الموظفين مؤلف من مدير برتبة مد - ٢ ، واثنين من الموظفين المتقدمين برتبة ف - ٥ ، وموظف صغير برتبة ف - ٢ ، واثنين من موظفي الخدمات العامة) . ويجب تخصيص موظف فني ، يعمل تحت اشراف المدير ، لكل بند من بنود برنامج العمل . ويجب أن يعمل موظف فني أيضا كسكرتير تقني لكل فرقة عمل . ولأن برنامج عمل المجلس سوف يتضمن بلا شك عددا من البنود المتخصصة ، ولأن التخصصات سوف تتغير من وقت الى آخر ، سيكون من الأفضل استخدام خبراء استشاريين بدلا من زيادة عدد الموظفين . ومع ذلك سيكون من اللازم وجود نواة صغيرة من الموظفين لتوفير الاستمرار ، والاشراف ، وخدمة الخبراء الاستشاريين ومتابعة عملهم . ومن ثم فان المفتشين يعتقدان أن أمانة المجلس وميزانيته ، كما هما عليه في الوقت الحاضر ، سيكونان كافيين للسماح للمجلس بالتحرك على نحو أسرع في مساعدة منظمات الأمم المتحدة على تحسين وتعديل وتنسيق نظم المعلومات لديها ، بشرط استكمال عمل أمانة المجلس بأسلوبي فرق العمل " والمنظمة الرائدة " المقترحين في الفقرتين ٢٨ و ٣٦ من هذا الفصل .

٣٤ - ويشعر المفتشان بشدة انه من أجل توفر توجيه أقوى للعمل ينبغي أن يجتمع المجلس مرتين سنويا .

٣٥ - ويقوم المجلس في الاجتماع الأول للسنة باستعراض العمل المنجز خلال السنة السابقة واعتماد تقرير عنه يقدم الى لجنة التنسيق الادارية ، وعن طريقها الى لجنة البرنامج والتنسيق ؛ كما ينظر في المقترحات المؤقتة لبرنامج العمل للسنة التالية وفي أى تنقيح لعمل السنة الجارية. ويقوم المجلس في الاجتماع الثاني للسنة باستعراض برنامج العمل للسنة الجارية ، واقرار برنامج العمل للسنة التالية ، والنظر في الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج والميزانية لفترة السنتين التالية (في السنوات الزوجية) واقتراحات الخطة المتوسطة الاجل للمجلس (في السنوات الفردية). وتقدم الاقتراحات المتعلقة بالبرنامج والميزانية ، وكذلك اقتراحات الخطة المتوسطة الأجل الى لجنة التنسيق الادارية ، وعن طريقها الى لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، حسب الاقتضاء ، وذلك من أجل ضمان اشتراك هذه الهيئات في تطوير برنامج المجلس. كما يقوم المجلس ، بالاضافة الى هذه البنود ، باتخاذ قرارات في كلا الاجتماعين بشأن أية مسائل تتعلق بالموظفين أو بالميزانية أو أية مسائل ادارية ، وكذلك بشأن المسائل التي تثار فيما يتصل بأنشطة فرق العمل والفريق العامل للحاسب الالكتروني . وتتضمن مسؤوليات الرئيس ونائب الرئيس الاعداد لاجتماعات المجلس بمساعدة الأمانة .

٣٦ - ويتضمن التقرير السنوى الذى ينبغي للمجلس أن يعتمده في دورته الأولى للسنة مناقشة أنشطة السنة السابقة وبرنامج عمل السنة الجارية والتوقعات للمستقبل . كما ينبغي له أيضا أن يتضمن وصفا للمشاكل المتعلقة بالسياسة والمشاكل الادارية واقتراح الحلول أو الخيارات . ويقوم الرئيس بتقديمه الى لجنة التنسيق الادارية ، وتقوم لجنة التنسيق الادارية باحالته ، مع قراراتها بشأن المشاكل القائمة ، الى لجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، للعلم وللتوجيه بشأن السياسة . ويكون المجلس على استعداد للقيام ، بناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق أو اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وعن طريق لجنة التنسيق الادارية ، باعداد تقارير خاصة عن موضوعات تدخل في نطاق اختصاصات المجلس وتكون قيد النظر في الهيئتين المذكورتين .

٣٧ - يقوم المجلس بوضع خطته المتوسطة الأجل ، وتحديد المدة التي تغطيها ، وشكلها . ويحيل المجلس مشروع الخطة المتوسطة الأجل الى لجنة التنسيق الادارية لتعديلها واعتمادها . وينبغي أن تعرض الخطة على لجنة البرنامج والتنسيق للتوجيه العام فيما يتعلق بالبرنامج والسياسة ، وعلى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية للنظر في العمل المتصل بالنظم الادارية . وتقوم هاتان الهيئتان بدراسة الخطة واعتمادها وبعد ذلك ترسل الى الهيئات التشريعية للمنظمات الأعضاء للعلم وابداء الملاحظات . وفي أغلب الحالات يتطلب التنفيذ الفعلي للخطة المتوسطة الأجل ، ولبرنامج العمل السنوى ، موارد في نطاق المنظمات الأعضاء وفي نطاق أمانة المجلس .

٣٨ - ويود المفتشان أن يوصيا باستخدام أسلوب " المنظمة الرائدة " الذى نصت عليه بالفعل الصلاحيات الحالية (الفقرة ١٠) ، وذلك في الحالات التي يستدعي فيها أحد بنود برنامج

العمل استحداث نظام لتشغيله . ويقترح المجلس على لجنة التنسيق الادارية المنظمة التي يرى انها يمكن أن تضطلع ، بالتشاور مع أمانة المجلس ، بمسؤولية استحداث النظم ، وتوجيه تنفيذ هذه النظم وتشغيلها ومواصلتها عندما تكون من النوع الذى تستخدمه جميع المنظمات أو منظمات متعددة . وفي حالة وجود فرقة عمل معنية بالبند ، تتولى "المنظمة الرائدة" رئاسة فرقة العمل . واذا رأى المجلس ان أحد البنود ببرنامج عمل المجلس ، كما أقرته لجنة التنسيق الادارية ، يتطلب "منظمة رائدة" ، ولكن المجلس لا يستطيع أن يقترح أى منظمة بعينها ، يرجأ البند ، بصفة عامة ، لحين تستطيع لجنة التنسيق الادارية تحديد منظمة أو التوجيه بالأخذ بحل بديل .

٣٩ — اعترضت المفتشين مرارا ، في سياق هذه الدراسة ، المشكلة التي تواجه المنظمات المشتركة فيما يتعلق بتمويل نصيب كل منها في بنود معينة من برنامج عمل المجلس . وربما كان تاريخ السجل المشترك للأنشطة الانمائية أكثر الأمثلة ايضاحا لنهج الكفاف الذى عاق تنفيذ بنود عمل معينة. وقد تكون احدى الطرق لتأمين اتاحة الموارد الكافية لتنفيذ برنامج العمل المعتمد للمجلس هي أن يكون هناك نوعان من الميزانيات ، ميزانية عامة وميزانيات لأغراض خاصة .

٤٠ — وتتكون الميزانية العامة من الاشتراكات المقررة من المنظمات الأعضاء ،كما هي الحال في الوقت الحاضر . ويمكن الصرف منها على أمانة المجلس ، والخبراء الاستشاريين ، والسفر ، والطباعة، وهلم جرا . وتفترض الاقتراحات فيما يتعلق ببرنامج عمل المجلس (انظر الفصل الخامس) ان الامانة وتكاليفها ستظلان ثابتتين نوعا ما (فيما عدا الزيادات الاجبارية) مع زيادة بسيطة لموظفي الخدمات العامة . وهذا الافتراض سيظل صحيحا اذا أثبت أسلوبا فرق العمل "والمنظمة الرائدة" نجاحهما . وتمول الميزانية العامة من اشتراكات جميع المنظمات الأعضاء وفقا لصيغة تحددها لجنة التنسيق الادارية .

٤١ — ويمكن انشاء ميزانيات لأغراض خاصة من أجل تغطية تكاليف فرق العمل "والمنظمات الرائدة" فيما يتعلق ببنود عمل محددة للمجلس معتمدة من لجنة التنسيق الادارية ، عندما تتعدى هذه التكاليف الاشتراك العادى الذى تدفعه احدى المنظمات للمجلس . ولا تستخدم المبالغ التي تتضمنها هذه الميزانيات لأغراض أمانة المجلس ولكن يمكن أن تديرها الأمانة عند الاقتضاء . والاشتراكات في ميزانيات الأغراض الخاصة تتم على أساس التبرع من جانب المنظمات التي تستفيد من بند بعينه من بنود برنامج العمل ؛ ويمكن بدلا من ذلك تحديد أنصبة للاشتراكات . وتغطي ميزانيات الاغراض الخاصة تكاليف السفر ، والخبراء الاستشاريين الذين تعينهم فرق العمل أو المنظمة الرائدة ، وجمع البيانات الخاصة لنظم الاختبار ، وهلم جرا . وتعد كل فرقة عمل وكل "منظمة رائدة" ميزانية الأغراض الخاصة اللازمة لعملها ، وتحدد في اجتماع للمجلس كيفية تمويل الميزانية . ويفترض هذا النهج قيام المنظمات المشتركة بتضمين ميزانياتها البرنامجية مبالغ كافية لاشتراكها في بنود برنامج العمل التي تغطيها ميزانيات الأغراض الخاصة . ومن شأن الخطة المتوسطة الأجل للمجلس ، اذا أحسن اعدادها ، أن تقدم توجيها كافيا فيما يتعلق بأنواع بنود العمل التي يتم تنفيذها بمساعدة هذه الميزانيات ، بحيث يتم مسبقا تأمين تمويلها وتنفيذها . ويمكن للمجلس أن يتقبل باسم لجنة التنسيق الادارية التبرعات لميزانيات الأغراض الخاصة من جانب الحكومات والمنظمات الخارجة عن منظومة الأمم المتحدة .

٤٢ — ويعتقد المفتشان ان هذه التدابير المقترحة تتفق مع روح قرار اعادة التشكيل ولا تلبي احتياجات المنظمات فقط بل الحكومات أيضا ، وكذلك الهيئات الدولية الحكومية وغيرها من الهيئات المكلفة بتنسيق الأنشطة داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة .

الفصل الخامس

تقييم برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات لعام ١٩٧٨ وبرنامج عمله في المستقبل

٤٣ - ينقسم برنامج عمل المجلس الى أربعة برامج :

- البرنامج ١ التنسيق الأساسي وخدمات الأمانة
  - ١ (أ) التنسيق الأساسي
  - ١ (ب) خدمات الأمانة
- البرنامج ٢ نظم الوثائق والبيانات
- البرنامج ٣ المعلومات التنظيمية والنظم الادارية
- البرنامج ٤ تسهيلات الآلة الحاسبة ونظم التشغيل .

٤٤ - اقترح المجلس ، في اطار كل برنامج ، مشاريع عمل محددة ووافقت عليها لجنة التنسيق الادارية .

البرنامج ١ - التنسيق الاساسي وخدمات الأمانة

٤٥ - يقسم هذا البرنامج الى ١ (أ) التنسيق الأساسي و ١ (ب) خدمات الأمانة ، نظرا لأن القسم الأول موضوعي بصفة أساسية والثاني يعالج أساسا النفقات العامة لخدمة اجتماعات المجلس والابقاء على المجلس المشترك بين المنظمات كمنظمة مستقلة .

٤٦ - ويستهدف البرنامج ١ (أ) التنسيق الأساسي ، تحسين الاتصالات بين هيئات منظومة الأمم المتحدة ، وتجنب ازدواج الجهد ، وتعزيز تبادل المعلومات وزيادة تدابير التنسيق الأساسي التي يضعها المجلس . ويشمل البرنامج مشاريع العمل المستقلة التالية :

مشروع العمل ١ - ١

اعداد تقارير دورية بشأن أنشطة المؤتمر واللجنة . ينصب مشروع العمل هذا على اعداد تقارير لجلسات لجنة المجلس الدائمة ودورات المجلس الكاملة ، ودعم تدابير التنسيق الأساسي عن طريق كفالة تواجد أمانة المجلس في الجلسات . وتقام علاقات خاصة ، وفي بعض الحالات ، مشاريع عمل مشتركة ، حينما توجد صلة مشتركة مباشرة مع برنامج عمل المجلس ، بغية تجنب الازدواج والمنافسة . وتقوم علاقات من هذا القبيل بين أمانة المجلس المشترك بين المنظمات وبين الأمانة المشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والنظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية ، والفرقة العاملة المعنية بتخطيط البرنامج

وميزنت وتقييمه التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، واللجنة الفرعية المعنية بالأنشطة الاحصائية ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، والفرقة العاملة المعنية بفهرسة الوثائق ، التابعة للجنة التنسيق الادارية . التقييم : وهو وظيفة اعتيادية من وظائف الأمانة يلزم الابقاء عليها .

برنامج العمل ١ — ٢

اصدار نشرة اعلامية بشأن اللجان ، وأفرقة العمل ، الخ ، التي تعالج نظم المعلومات. بدأ برنامج العمل هذا في آذار/مارس ١٩٧٨ . ويرى المجلس أنه قد حدث تكاثر للجان ، الخ ، التي تعالج نظم المعلومات وأن المنظمات تجد صعوبة في الحفاظ على تمثيل كاف لها في جدول الاجتماعات السنوى في امريكا الشمالية وأوروبا الذى يكاد يكون متصلا . وقد علق مشروع العمل هذا انتظارا لاعادة تشكيل الأجهزة الفرعية للجنة التنسيق الادارية نتيجة لقرار اعادة التشكيل . بيد أن أجهزة لجنة التنسيق الادارية لا تشمل سوى بعض اللجان المشتركة وستكون أول ثمار العمل في عام ١٩٧٨ قائمة باللجان ووظائفها ، تتبعها في عام ١٩٧٩ اقتراحات من أجل الترشيد . التقييم : هو وظيفة اعلامية مفيدة . وستجيء الخطوة الحاسمة في عام ١٩٧٩ حين تتوفر أمام المجلس فرصة لابداء آرائه بشأن تكاثر مختلف الأفرقة . وسيكون من العوامل المساعدة أن يتخذ المجلس موقفا ، وينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تشجع هذا الأمر .

برنامج العمل ١ — ٣

اصدار رسالة اخبارية كل شهرين مشتركة بين المنظمات . يرى المجلس أنه في حين قد ازداد تداول المعلومات بشأن انشاء الشبكات في عام ١٩٧٧ عن طريق أنشطة المجلس المشترك بين المنظمات ، فلا تزال الاتصالات بين منظمات أسرة الأمم المتحدة في حاجة الى تحسين . وسيقتصر توزيع الرسالة الاخبارية على موظفي أسرة الأمم المتحدة . وبعد صدور عدد تجريبي في نيسان/ابريل ، فان أول عدد من الرسالة الاخبارية التي تصدر كل شهرين لعامي ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، قد صدر في تموز/يوليه ١٩٧٨ . وسيقيّم المجلس المشترك بين المنظمات الرسالات الاخبارية بعد عام من التجربة . التقييم : أعجب المفتشان بالرسالة الاخبارية وبفائدتها الممكنة بوصفها وثيقة اعلامية داخل منظومة الأمم المتحدة .

برنامج العمل ١ — ٤

اصدار نشرة اعلامية بشأن الاستجابة لمتطلبات الدعم الاعلامي للأجهزة المشتركة بين الوكالات. يتمثل أحد متطلبات اختصاصات المجلس في أنه " ينبغي أن يأخذ متطلبات الدعم الاعلامي للأجهزة الأخرى المشتركة بين الوكالة في الاعتبار ويساعد في الوفاء بها " . وقد اضطلع المجلس أثناء عام ١٩٧٧ ، بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ولجنة الخدمة المدنية الدولية ، بدراسة عن توفر عناصر البيانات المتعلقة بالتصنيفات المهنية ، والقدرة اللغوية ، والمؤهلات التعليمية ، والخبرة العملية لموظفي الأمم المتحدة . وقد أسفرت

هذه الدراسة عن اقتراح وضع نظام مشترك بين المنظمات يمكن أن يساعد في تعيين موظفين ميدانيين وفي تحسين التخطيط المهني لموظفي المشروع الفنيين . ولا تزال المناقشات مستمرة حول هذا الموضوع . التقييم : يمكن لهذا المشروع اذا نجح أن يوفر معلومات مفيدة للحكومات التي تدير مشاريع انمائية خاصة بها تساعدها الأمم المتحدة . وسيساهم في تنفيذ توصيات قرار اعادة التشكيل الداعية الى التوظيف العام للخبراء الميدانيين .

٤٧ — يوفر البرنامج ١ (ب) " خدمات الأمانة " المهام العامة لخدمة المجلس ، الخ :

برنامج العمل ١ — ٥ ، لعام ١٩٧٩

برنامج العمل ١ — ٦

خدمة اجتماعات المجلس واللجنة الدائمة . يعقد المجلس حاليا دورة واحدة مدتها ثلاثة أيام كل سنة ، وتجتمع لجنته الدائمة ، التي تمثل فيها منظمات خمس (الأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) ، حسب الاقتضاء (اجتمعت ثلاث مرات في عام ١٩٧٧) . التقييم : يمثل هذا البرنامج دعما قياسيا من الأمانة لأنشطة المجلس ، وسيتغير اذا تم تعديل المنظمة والهيكل طبقا لما يقترحه المفتشون .

برنامج العمل ١ — ٧

المراسلة وغيرها من الخدمات العامة . يشمل هذا المشروع المراسلة التي لا تدخل في نطاق مشاريع العمل الأخرى ، والادارة العامة ، والتوظيف ، وتدريب الموظفين ، وطلبات المعلومات غير المدرجة ، واعداد الأبحاث التي لا تشملها برامج عمل أخرى . ومن أمثلة ذلك في العام الحالي ، البحثان اللذان أعدا للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . التقييم : يمثل هذا البرنامج أيضا دعما قياسيا من الأمانة .

البرنامج ٢ — نظم الوثائق والبيانات

٤٨ — يشمل هذا البرنامج مسائل التنسيق والمواءمة بين ما يعرف عادة بنظم المعلومات التقنية والعلمية .

برنامج العمل ٢ — ١

اعداد دليل نظم وخدمات المعلومات للأمم المتحدة . بدأ برنامج العمل هذا في عام ١٩٧٧ بمساعدة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، بهدف اصدار دليل يستهدف خدمة المنتفعين به . وقد رحبت الجمعية العامة ، في القرار ٣٢/١٧٨ ، بمشروع الوثيقة التي عممت في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ بوصفها جهدا " نافعا لجميع البلدان ، وبخاصة البلدان النامية" . وقد صدرت الطبعة النهائية للدليل في عدة لغات (الاسبانية والانكليزية والفرنسية) وتحتوى

على تفاصيل بشأن ما يربو على ١٠٠ شبكة للمعلومات وما يزيد على ٢٥٠٠ عنوان لمراكز مدخلات ، ومكاتب منظمات في البلدان ، ومكتبات ايداع ، الخ . وهذه هي المحاولة الأولى لاعداد حصر لشبكات وخدمات المعلومات لأسرة الأمم المتحدة . ولا يعتزم استكمال الدليل قبل عام ١٩٨٠ ، ولكن من المقرر القيام بعمل تحضيري في عام ١٩٧٩ . التقييم : يعتقد المفتشان بفائدة هذا العمل ، لا لمنظمات الأمم المتحدة فحسب ، بل وأيضا للحكومات والمنظمات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة . ويمثل هذا أيضا مجالا هاما لاقامة أنشطة أسرة الأمم المتحدة في المستقبل .

برنامج العمل ٢ — ٢

انشاء ثبت للتسميات والتصنيفات والمعاجم المستخدمة في أسرة الأمم المتحدة . يعد هذا البرنامج استكمالا لبرنامج العمل ٢ — ١ ونقطة البدء للعمل المتعلق بالمواءمة بين نظم المعلومات التقنية والعملية . وسوف يتم الاضطلاع بقسم العمل الذى يتصل بالتنسيق بين الشبكات البيليوغرافية داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها بالتعاون مع النظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اللذين يوجد بينهما وبين الأمانة اتفاق خاص . التقييم : هذا مجال هام آخر للعمل يمكن أن يؤدى في خاتمة المطاف الى المواءمة بين الشبكات . وتهتم منظمات الأمم المتحدة والحكومات ، على السواء ، بهذا البرنامج .

برنامج العمل ٢ — ٣ ، لعام ١٩٧٩

برنامج العمل ٢ — ٤

تجميع وتصنيف قائمة " بالمصطلحات العامة " تمثل برامج المنظمات وأنشطتها . بناء على طلب اللجنة التحضيرية للجنة التنسيق الادارية ، وافق المجلس على الاشتراك مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تنفيذ توصية الفرقة العاملة المعنية بفهرسة الوثائق ، التابعة للجنة التنسيق الادارية ، بضرورة تجميع قائمة بالمصطلحات العامة تمثل برامج المنظمات وأنشطتها . والغرض الأصلي من ذلك هو بدء المرحلة الأولى من معجم تستطيع ، عن طريقه ، الحكومات الأعضاء والمنظمات أن تتعرف على منشورات أسرة الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع محدد . بيد أن الناتج النهائي ينبغي أن يطبق تطبيقا أوسع ، نظرا لأن القائمة تشمل برامج المنظمات . ولضمان الاستفادة من الجوانب الادارية والبرنامجية للعمل استفادة كاملة ، يقوم المجلس المشترك بين المنظمات بالتنسيق بين هذا البرنامج وبين ما يتصل به من أنشطة الفرقة العاملة المعنية بتخطيط البرنامج وميزنته وتقييمه ، التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية ، التي تضطلع بمهمة مختلفة ، ولكنها ذات صلة بالموضوع ، وهي تنقيح تصنيف برنامج لجنة التنسيق الادارية . وقد صدر مشروع لقائمة " المصطلحات العامة " في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . التقييم : ينبغي أن تثبت فائدة هذا البرنامج لمنظمات الأمم المتحدة وللحكومات نظرا لأنه يمثل خطوة أولى نحو اعداد فهرس لبرنامج المنظمات وأنشطتها . بيد أن المفتشين يريان أن هذا النشاط يشير الى اتجاه

لاحالة مهام متخصصة الى المجلس المشترك بين المنظمات قد تكون مناسبة بصورة أكبر لهيئات أخرى — وهو ما يصدق في هذه الحالة على الفرقة العاملة المعنية بفهرسة الوثائق التابعة للجنة التنسيق الادارية والفرقة العاملة المعنية بتخطيط البرنامج وميزنته وتقييمه ، التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية . وكيما يتسنى ابقاء أمانة المجلس المشترك بين المنظمات على مستواها الحالي تقريبا ، والذى يرى المفتشان أنه مستوى معقول ، فمن المهم عدم اثقال المجلس بوظائف ثانوية تستطيع هيئات أخرى أكثر تخصصا القيام بها . ويحتاج المجلس لأن يركز على وظيفته الرئيسية ، وهي انشاء شبكات للمعلومات على نحو منسق ، دون أن يتحول عن مهامه الى مهام من المسلم أنها ذات صلة ، ولكنها تنتمي بصورة أكبر لمجموعات أخرى أكثر تخصصا . لذلك يوصي المفتشان بأن تسند مسؤولية هذا النشاط لاحدى الهيئات المذكورة أعلاه (مع مراعاة نتيجة اعادة تشكيل جهاز لجنة التنسيق الادارية) وأن تقوم الهيئة المختارة بتقديم تقاريرها الى لجنة التنسيق الادارية عن طريق المجلس المشترك بين المنظمات. ويمكن تطبيق المبدأ نفسه على مشروع العمل ٢ — ٢ . ومن ناحية أخرى ، فاذا اعتمدت اقتراحات المفتشين بشأن استخدام أفرقة عاملة وبشأن المنظمات الرئيسية ، فانه يمكن آنذاك مواصلة برنامجي العمل ٢ — ٢ و ٢ — ٤ بهذا الأسلوب . وستساعد هذه الطريقة في جهود تنظيم جهاز لجنة التنسيق الادارية .

البرنامج ٣ — المعلومات التنظيمية والنظم الادارية

٤٩ — يشمل هذا البرنامج تبادل المعلومات ومسائل التنسيق والمواءمة بين ما يسمى عادة الدعم الادارى ونظم الادارة .

برنامج العمل ٣ — ١

تنمية حصر نظم الدعم الادارى لأسرة الأمم المتحدة . بدأ برنامج العمل هذا في عام ١٩٧٧ ، وبدأ العمل بعقد للخدمة الاستشارية . ويشمل الحصر قدرات خمسة أنواع رئيسية لنظم الدعم الادارى وصفاتها ، هي المحاسبة ، والميزانية ، وكشوف المرتبات ، والموظفون ، وادارة المشاريع ، في ١٤ منظمة في منظومة الامم المتحدة ، هي الأمم المتحدة (نيويورك) ، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة/برنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومجموعة البنك الدولي ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكان اول ثمرة لبرنامج العمل وضع دليل لنظم الدعم الادارى للامم المتحدة ، لينتفع به الموظفون العاملون في هذا المجال في المنظمات. وقد صدر الدليل في تموز/يوليه ١٩٧٨ . ويعتزم اجراء متابعة لنتائج الحصر في عام ١٩٧٩.

التقييم : هذا ايضا مجال اساسي هام آخر يصف ما هو متوفر داخل منظومة الامم المتحدة ، وهو ركيزة اساسية لوضع تدابير للمواءمة والتنسيق . بيد ان الدليل ، بصورته الحالية ، ليس مرضيا كلية ، فثمة نظم للدعم الادارى لم يتم ادراجها بعد . ورغم الجمع بين نظم اعداد

الميزانية وبين نظم الابلاغ عنها في فئة واحدة ، فان هذا لم يتم بالنسبة لنظم أخرى تتصل بنفس الدرجة بالموضوع ، مثل "كشوف المرتبات" و "الموظفين" . ويلاحظ المفتشان أن برنامج عمل عام ١٩٧٩ (المشروعان ٣ - ١ و ٣ - ٢) سيتضمن استكمالا للدليل وتوسعا فيه بحيث يشمل منظمات أخرى ونظما ادارية وتنظيمية أخرى لم تشملها الطبعة الأولى منه . وينبغي بذل محاولة في هذا التنقيح لادراج جميع نظم الدعم الادارية ، بما فيها النظم التي لا تزال في مرحلة الاعداد . وينبغي تنقيح طريقة عرض الدليل توخّيا للجمع بين النظم التي يمكن أن تستخدم نفس وثائق المدخلات وبذلك تشير الى الطريق المؤدى الى تعزيز تكامل النظم الادارية .

برنامج العمل ٣ - ٢ ، لعام ١٩٧٩

برنامج العمل ٣ - ٣

المضي قدما في انشاء سجل للمشاريع المشتركة بين الوكالات (CORE) ودراسة التكاليف المقدرة لذلك على مستويي الوكالات والمركز . يمثل هذا المشروع أحد أشد الجوانب اثارة للجدل في برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات ، وهو موضوع فصل خاص (السادس) في هذا التقرير ترد فيه اقتراحات أيضا .

البرنامج ٤ - تسهيلات الآلة الحاسبة ونظم تشغيلها

٥٠ - يشمل هذا البرنامج تبادل المعلومات ومسائل التنسيق والمواءمة في مجال تسهيلات الأمم المتحدة للآلة الحاسبة . وينبغي أن تسند الى الفريق العامل المقترح المعني بالآلات الحاسبة مسؤولية أولية عن هذا البرنامج بمساعدة أمانة المجلس المشترك بين المنظمات .

برنامجا العمل ٤ - ١ و ٤ - ٢

وضع حصر لتسهيلات الآلة الحاسبة لأسرة الأمم المتحدة

وضع حصر للبرامج الامتلاكية العامة ، التي يملكها أو يستأجرها أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

تم الاضطلاع بهذين الحصرين بوصفهما برنامج عمل واحد في عام ١٩٧٧ . وقد صدرت نتيجة الحصرين في شباط/فبراير ١٩٧٨ في شكل دليل لتسهيلات الأمم المتحدة للآلة الحاسبة . ويظهر الدليل لأول مرة تسهيلات الآلة الحاسبة (الأجهزة) والبرامج والمواد العامة الامتلاكية (البرامج) التي تملكها أو تستأجرها ٣٠ منظمة من أسرة الأمم المتحدة ؛ وهو يشمل أيضا قائمة بثمان منظمات أخرى في أسرة الأمم المتحدة لا تستخدم تسهيلات الآلة الحاسبة استخداما مباشرا . ويستهدف الدليل تمكين المنظمات ومن يعمل في منظمات تهتم بتطوير نظم الآلة الحاسبة وخدماتها ، من تحديد أماكن الخبرة في استخدام أجهزة معينة وبرامج امتلاكية ، والحصول على معلومات مبدئية عن مسائل المواءمة بين التسهيلات. وسيستكمل الحصران في عام ١٩٧٨ لاظهار التغييرات في التسهيلات ، وسيوسعان ليشملا تسهيلات المكتب الاقليمي . التقييم : أوضحت معظم منظمات الأمم المتحدة أن الدليل ومستكملاته السنوية ، ستكون نافعة بوصفها خطوة نحو المواءمة بين التسهيلات ، وتبادل المعلومات وتطوير السياسات والاستراتيجيات المشتركة بين المنظمات . ويوافق المفتشون على هذا .

برنامج العمل ٤ — ٣ و ٤ — ٤ و ٤ — ٥ ، لعام ١٩٧٦

برنامج العمل ٤ — ٦

وضع الجزء الخاص بتجهيز الكلمات الذى سيدرج في دليل عام ١٩٧٨ لتسهيلات الآلة الحاسبة للأمم المتحدة . هناك حاليا عدة منظمات تقدم ، أو تنظر في تقديم ، استثمارات كبيرة في التقنية الجديدة نسبيا لتجهيز الكلمات أو النصوص . ويعتقد المجلس أن بعض المنظمات قد اكتسبت قدرا طيبا من الخبرة وأن من المهم المشاركة فيها . وعلاوة على ذلك ، فان تطوير تجهيز الكلمات أو النصوص لا يزال في مرحلة مبكرة لا تكفي للاضطلاع بتدابير محسوسة للمواءمة أو التنسيق بين التسهيلات . وسيشمل نتاج هذا المشروع تقريرا عن المستوى الراهن للتقدم التقني (أى التقدم التقني المتوفر على الصعيد التجارى) ، وسيقيّم الامكانيات ويقترح المعايير لتطبيقات الأمم المتحدة وسيحدد ويحلل التطورات الحاصلة حتى هذا التاريخ داخل منظمات أسرة الأمم المتحدة . وستدرج النتائج في دليل عام ١٩٧٨ لتسهيلات الآلة الحاسبة للأمم المتحدة . التقييم : يمثل هذا مشروعا جديدا يضطلع به المجلس في اطار دراسة مجال تكنولوجي هام داخل أسرة الأمم المتحدة . ويمكن أن تكون النتائج نافعة للمنظمات وتساعد في تحديد المجالات التي يمكن فيها المواءمة والتنسيق بين التسهيلات . وينبغي أن يؤكد هذا العمل على فعالية التكاليف المنتظرة من استخدام معدات تجهيز الكلمات وخاصة أثرها على عدد الوظائف المطلوبة وتكلفتها .

برنامج العمل ٤ — ٧

اعداد بحث بشأن السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالدعم التكنولوجي في مجال تجهيز المعلومات . يهدف برنامج العمل هذا الى وضع سياسات واستراتيجيات لجميع أشكال الدعم التكنولوجي لتجهيز المعلومات . وهكذا ، فبالرغم من أن المجلس المشترك بين المنظمات لا يستطيع هو ذاته أن يضع السياسات والاستراتيجيات وينفذها ، فان بامكانه أن يحدد كلا من المجالات التي تلزم فيها السياسات ، والبارامترات العامة المطلوبة . وسيتم الاضطلاع بمشروع العمل هذا على مرحلتين . وسيوفر الجزء الأول ، المقرر انجازه خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٨ ، الخطوط العامة لمشروع بحث يحدد الطريق الذى سيسير فيه العمل . ورهنا بمناقشة المجلس وموافقته ، سيشمل المشروع في عام ١٩٧٦ منظمات تدخل في اطار توسيع وصف المجالات الفنية والتكنولوجيات المتصلة بها سواء المستخدمة بالفعل أو التي ينتظر استخدامها . وسيضاف في هذه المرحلة قسم اضافي يحدد اعتبارات السياسة العامة وآثارها على أسرة الأمم المتحدة مقابل الاحتياجات المتوقعة في المجالات الفنية والامكانيات التي تقدمها التكنولوجيات ذات الصلة بالموضوع . وسيوصى بوضع مبادئ توجيهية للسياسات والاستراتيجيات . التقييم : تنشأ الحاجة الى سياسات واستراتيجيات نتيجة لسرعة خطى التغيير التكنولوجي وتزايدها . ويتطلب هذا التقييم ، مع ما يقترن به من تسويق مكثف للمنتجات التي أصبحت أقل نفقة وأكثر فاعلية (يمكن الآن شراء آلة حاسبة صغيرة ، ذات فعالية معقولة ، بحوالي ١٠٠٠ دولار) تقييما دقيقا كيما تستطيع المنظمات الانتفاع من التكلفة

الأقل والانتاجية الأكبر . وان توفر الدعم التكنولوجي غير الباهظ التكاليف يمكن ، اذا ما جرى ضبطه على نحو سليم ، أن يوفر مزايا كبيرة لمنظمات الأمم المتحدة . ويشكل هذا جزءا هاما من برنامج عمل عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٥١ - رأت المنظمات المشتركة في المجلس المشترك بين المنظمات والتي أجابت على استبيان لجنة التفتيش المشتركة المؤرخ في آذار/مارس ١٩٧٨ ، أن برنامج عمل عام ١٩٧٨ سيكون مفيدا ، أو ذا فائدة حدية ، لها . ورأت معظمها أن البرنامج سيكون مفيدا لمنظومة الأمم المتحدة . كذلك اعتبرت معظم المنظمات ، حين سئلت عن بنود بعينها من برنامج العمل ، أن نفع البنود بالنسبة للمنظومة أكبر منه بالنسبة لها هي . وكانت النتيجة التي احرزها مجلل المشاريع المشترك بين الوكالات نتيجة بالغة الهبوط . وصدق هذا أيضا على دليل النظامين الاداري والمالي . بيد أن المنظمات لم تكن قد رأت جميع النتائج النهائية في وقت ملئها استبيان لجنة التفتيش المشتركة . بيد أن عدة منظمات قد ذكرت من بين المنشورات البالغة الفائدة لها ، الرسالة الاخبارية ، ودليل نظم وخدمات المعلومات ، وثبت المعاجم ، والتصنيف والتسميات .

تقييم عام

٥٢ - يعتقد المفتشان ان المجلس المشترك بين المنظمات أنتج وثائق مفيدة عديدة خلال السنة الماضية ، ومنها على سبيل المثال دليل تسهيلات الحاسبات الالكترونية في الأمم المتحدة (شباط/فبراير ١٩٧٨) ، ودليل نظم وخدمات المعلومات في الأمم المتحدة (الطبعة الانكليزية في أيار/مايو ١٩٧٨ ، والفرنسية في حزيران/يونيه ، والاسبانية في تموز/يوليه) ، ودليل نظم الدعم الاداري في الأمم المتحدة (تموز/يوليه ١٩٧٨) والرسالة الاخبارية للمجلس المشترك بين المنظمات (العدد الأول في تموز/يوليه ١٩٧٨) . وينبغي مواصلة هذا الانتاج واستكماله حسب الحاجة .

٥٣ - وسيكون ثبت المراجع المزمع اعداده للتسميات والتصنيفات والموسوعات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة عنصرا أساسيا أيضا في تنسيق وتجانس النظم في المستقبل . ويعتبر تجميع قائمة "بالمصطلحات العامة" التي تمثل برامج المنظمات وأنشطتها المرحلة الأولى في اعداد معجم تستطيع الحكومات والمنظمات من خلاله تحديد موضع منشورات أسرة الأمم المتحدة بشأن موضوع معين . وكل هذه عناصر ضرورية ، وان كانت متواضعة ، لاستحداث نظام أفضل تنسيقا في المستقبل .

٥٤ - لقد اعترضت تنفيذ برنامج عمل عام ١٩٧٨ صعوبات معينة . وكانت الصعوبة الرئيسية عدم وجود رئيس وما ترتب على ذلك من عدم القدرة على دعوة جهاز اللجنة الدائم للانعقاد . وواجهت الأمانة مشاكل دعم ادارية فيما يتصل بالموظفين والشؤون المالية والترجمة مما أثر في سرعة التقدم في بعض نواحي برنامج العمل . وينبغي ألا يفوتنا أيضا انه من بين موظفي الأمانة الستة لم يتسلم الموظفان المتقدمان عملهما الا في بداية السنة . وحتى عام ١٩٧٨ كانت الأمانة تتكون من المدير ، وموظف من الفئة الفنية ، واثنين من موظفي الخدمات العامة .

٥٥ - ويعتقد المفتشان انه تم تنفيذ برنامج العمل لسنة ١٩٧٨ ، كما اعتمدته لجنة التنسيق الادارية ، بعناية ودقة . ويشكل برنامج العمل هذا قاعدة صلبة لأنشطة أكثر صعوبة وتحديا في المستقبل . ويمكن وصف البرنامج على انه متواضع ولكنه عملي من ناحية أخرى . وكان من الممكن ان يؤدي العمل على زيادة سرعته في عام ١٩٧٨ الى تجاوز قدرة أسرة الأمم المتحدة على استيعاب تدابير التنسيق . وقد حقق المجلس لأول مرة بعض النتائج التي ستكون مفيدة للمنظمات وللمنظومة بأكملها . ومع ان كل برنامج لاحق سيكون أكثر صعوبة ، الا انه سيكون ممكنا على الأقل على أساس القاعدة الصلبة التي أرساها برنامج العمل لسنة ١٩٧٨ ، بشرط أن تكون المنظمات مصممة على السير قدما في تطوير تنسيق وتجانس أفضل في أسرة الأمم المتحدة ، مع مراعاة النهج الذي حدده قرار اعادة التشكيل . ومن أجل تحقيق ذلك لابد من وضع أهداف ومبادئ توجيهية واضحة للسياسة . وينبغي أن ينصب انتباه المجلس على احتياجات المنظومة ككل ، سواء من ناحية التعاون التقني أو من ناحية الادارة . وسوف يتطلب هذا قيام لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بايلائه الاهتمام واتخاذ اجراءات بشأنه .

أهداف برنامج العمل المقبلة

٥٦ - لن يحاول المفتشان اقتراح برامج عمل مقبلة للمجلس بالتفصيل . ويجري الآن التماس

المقترحات من المنظمات وتقوم الأمانة العامة بصياغتها لكي تعرض على الاجتماع التالي للمجلس . ومع ذلك فان المفتشين يوصيان بأن يقوم المجلس بتحديد أهداف ومبادئ توجيهية للسياسة تقرها لجنة التنسيق الادارية وتقدم بعد ذلك الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وأن يقوم أيضا بوضع برنامج لتحقيق التجانس والتنسيق الايجابيين لنظم المعلومات بغية تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية . ويجب أن توضع هذه ، لا اعترافا بالصعوبات العملية الكثيرة القائمة ، بما في ذلك مسألة التكاليف ، فحسب ، بل وكذلك اعترافا بأهمية الاستجابة لاحتياجات الحكومات الأعضاء ، كما نص قرار اعادة التشكيل .

٥٧ - ويلاحظ المفتشان ببعض القلق أن واحدا فقط من أنشطة المجلس الحالية موجه نحو تحديد احتياجات الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية من المعلومات الموجودة على نطاق المنظومة (مشروع العمل ١ - ٤ الى حد ما) . وبما ان هذا شرط لاستحداث أو تنسيق أو تجانس كثير من نظم المعلومات فان المفتشين يقترحان جعل الأولوية لتحديد الاحتياجات . ويتطلب البت في الاحتياجات من المعلومات على نطاق المنظومة دراسة دقيقة . ولن يكفي دائما أن يقترح قيام مختلف الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية بتحديد احتياجاتها ، فللمجلس دور خاص يجب أن يقوم به في هذا الشأن وعليه أن يساعد هذه الهيئات بأن يقدم لها الخطوط العامة للاحتياجات ، كي تختار منها أو تعدلها .

٥٨ - وبعبارات عامة ، فان المفتشين يتصوران الاهداف الرئيسية لبرنامج المجلس في المستقبل على النحو التالي :

- البت في الاحتياجات الرئيسية لمؤسسات الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيما يتعلق بالمعلومات الموجودة على نطاق المنظومة ؛
- الشروع في اتخاذ تدابير لضمان التطوير المنسق لنظم المعلومات ؛
- جعل النظم الحالية متجانسة ؛
- النهوض بالمجهود التعاوني فيما بين المنظمات ؛
- تعزيز تبادل المعلومات بشأن النظم والتكنولوجيا ؛
- اتخاذ التدابير لتوفير المعلومات المفيدة والفعالة والمناسبة على نطاق المنظومة الى الحكومات الأعضاء والمنظمات الأخرى خارج أسرة الأمم المتحدة .

٥٩ - وينبغي أن تتضمن الأهداف المحددة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، مع مراعاة الحاجة الى تجنب تشتيت الجهود في أنشطة جديدة والى التركيز على العمل الذى يدعم الأهداف العامة للمجلس على نحو مباشر ، مايلي على الأقل :

- تحديد الاحتياجات فيما يتعلق بالمعلومات الموجودة على نطاق المنظومة في ضوء قرار اعادة التشكيل واعادة تنظيم آلية لجنة التنسيق الادارية ؛
- تحسين الاتصالات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ونشر المعلومات المستكملة عن التطورات في تقنيات نظام المعلومات ؛

- استحداث قاعدة بيانات موحدة للوثائق التي تعدها جميع منظمات أسرة الأمم المتحدة ؛
- تطوير طاقة ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، لتلبية الاحتياجات من المعلومات القطاعية والمشتركة بين القطاعات ، على المستوى العالمي ؛
- ضمان جعل النظم متسقة ومتاحة بسهولة لجميع منظمات الأمم المتحدة ؛
- وضع مبادئ لاستحداث نظم معلومات لشؤون التنظيم الاداري والادارة والمالية لتدعيم عمل منظمات الأمم المتحدة ؛
- وضع سياسات واستراتيجيات للدعم التكنولوجي لتجهيز المعلومات .

الفصل السادس

مشكلة خاصة : السجل المشترك للأنشطة الانمائيـــة

٦٠ - يوضح تاريخ هذا المشروع تماما الحالة العامة فيما يتعلق بتنسيق نظم المعلومات في نطاق أسرة الأمم المتحدة ، والناشئة عن كل من البداية الخاطئة التي حدثت في أوائل السبعينـــات ، والعقبات المستمرة في طريق التنسيق فيما بين المنظمات . واذا كان الاحساس بالحاجة الى خـزن معقول للمعلومات يشمل الأنشطة الانمائية لكافة منظمات الأمم المتحدة قد بدأ بالفعل في الستينات، فان استمرار عدم توفر مثل هذا المرجع في أواخر السبعينات لا يمكن أن يوصف الا بأنه أمر يدعـــو للأسف الشديد . ومع ذلك فليس هذا الا مثالا بارزا بصورة خاصة على الافتقار الى التقدم بصفة عامة .

٦١ - وكما ذكرنا أعلاه ، بدأ الاحساس بالحاجة الى خزن على نطاق المنظومة للمعلومات المتعلقة بالأنشطة الانمائية ، وخاصة من جانب الهيئات الدولية الحكومية وفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في الستينات ، في نفس الوقت تقريبا الذى صدر فيه التفويض باجراء دراسة القدرة . واتخـــذت أول محاولة لتلبية هذه الحاجة شكل مشروع سمي النظام المشترك لمعلومات الادارة عن النشاط البرنامجي في خدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كومباس) ، بدأه المجلس بموافقة لجنة التنسيق الادارية في أوائل السبعينات . وكان الهدف منه انشاء بنك للمعلومات المعدة الكترونيا يقدم معلومات منتقاة للادارة من أجل دعم تخطيط أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، واتخاذ القرارات بشأنها ، ورصدهـا ، وتقييمها . وربما كان هذا الاقتراح يتصل بالفكرة التي كانت سائدة حينذاك ومؤداها انه ينبغـــي أن تكون في منظومة الأمم المتحدة حاسبة الكترونية مركزية (الفقرة ١٢ أعلاه) . وبعد بضع سنـوات اتضح ان مشروع كومباس بالغ الطموح ، على الأقل لأسباب مالية ، ولما يتطلبه وضع المعلومـــات ذات الصلة الواردة من المنظمات المشتركة في شكل موحد من أيدى عاملة - حتى في حالة توفر هـــذه المعلومات . لذلك تم التخلي عن مشروع كومباس ، وحل محله مشروع السجل المشترك للأنشطـــة الانمائية (كور) الأكثر تواضعا ، على أساس تجريبي في البداية ، ثم على أساس أوسع بعـــد ان حث المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في قراره ١٨٨٩ (د - ٥٧) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليـــه ١٩٧٤ ، المنظمات على تطوير وتنفيذ السجل واعتماد مفاهيم مشتركة لأغراض نظم المعلومات .

٦٢ - والغرض من السجل المشترك للأنشطة الانمائية (كور) ، كما يدل عليه اسمه ، هو توفير مشروع سجل مشترك بين المنظمات يغطي الأنشطة الانمائية للمنظومة على نحو يجعل من الممكـــن تحليل هذه الأنشطة ومقارنتها قطاعيا وماليا وقطريا ومن نواحي أخرى . وحتى هذا المشروع المتواضع نسبيا قد لا يجد دعما كافيا لتنفيذه بالكامل ، لأسباب عديدة .

٦٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، قسم كور الى مشروعين فرعيين ، أصبحا يعرفان باسم كور/١ وكـــور/٢ . ويتفق هذا التقسيم الفرعي مع هدفين مختلفين ولكنهما متصلان وهما : التحليل المالي لمصروفـــات مختلف منظمات الأمم المتحدة على الصعيد القطاعي والقطرى (كور/١) ؛ وفهرسة أكثر تفصيـــلا للأنشطة التي يجرى الاضطلاع بها في نطاق المشروعات في كل المنظومة (كور/٢) .

٦٤ - ويمضي مشروع كور/١ قدما ، وسوف يثير مشاكل عديدة لكثير من المنظمات ، بالاضافة الى المتطلبات المالية الكبيرة . وفي نفس الوقت ، من المقرر وضع تقدير لتكاليف تطوير مشروع كور/٢ . ومن المحتمل ان تكون هذه التكاليف عالية جدا على ما يبدو . ولا تحتفظ المنظمات دائما بشروح مشروعاتها على نحو روتيني . وهناك تفاوتات كبيرة أيضا فيما بين الطرق التي يتم بها حفظ المعلومات ذات الصلة في مختلف المنظمات وتقوم ، وفي حالات عديدة ، صعوبات فيما يتعلق بتجميع المعلومات المطلوبة . ولابد أن تضاف الى ذلك عملية تحديد الألفاظ الاساسية أو الأوصاف الشارحة التي تعين على تحديد الأنشطة المرتبطة بكل برنامج . ومن الجدير بالملاحظة أيضا انه لا توجد حاليا قواعد شاملة للفهرسة مقبولة بصفة عامة لدى أسرة الأمم المتحدة بأكملها . ومن ثم ينشأ التساؤل عما اذا كانت المزايا المتوقعة من مشروع كور/٢ تبرر النفقات المطلوبة من الموارد . ولا يستطيع المفتشان الاجابة على هذا السؤال قبل أن يتاح لهما التقدير المالي ؛ ولكنهما بحثا عن سبل العمل الممكنة ، مفترضين بأن المنظمات وهيئات الادارة ستقرر ان المزايا لا تبرر النفقات .

٦٥ - ومن سبل العمل الممكنة هذه التخلي عن مشروع كور/٢ أو ارجائه لأجل غير مسمى . وهذا يمكن أن يتم ببساطة وهو يؤمن به العديد من المتكلمين ؛ ومما له دلالته ان "مستوى الموافقة" الذى حازه مشروع كور في اجابات المنظمات على الاستبيان بشأن المجلس المشترك بين المنظمات كان من أدنى المستويات . ولكن هذا الأمر يعتبر ، من ناحية أخرى ، مشورة يائسة وقد تعني انه لابد ان يتنازل النظام عن مزيد من الاستفادة من المعلومات والتقنيات التي تم اكتسابها أثناء مشروع كور/١ . وهناك سبيل آخر يقضي بتقليص مجال مشروع كور/٢ . ومع انه مما يتعارض مع هدف كور تماما استبعاد أى منظمة من منظمات الأمم المتحدة ، أو استبعاد أية قطاعات ، فان المفتشين يريان انه يمكن حصر مجال كور/٢ في فئات معينة من البلدان النامية . وقد تعتبر البلدان الأقل نموا ، بوصفها مجموعة صغيرة متماسكة ذات أهمية خاصة ، احدى الفئات التي يمكن اختيارها "لمرحلة تجريبية" ؛ وربما أمكن تنفيذ ذلك في نطاق الموارد الحالية لمنظمات الأمم المتحدة وأمانة المجلس . ويمكن تكملة هذه المجموعة من المعلومات بعناصر معلومات أساسية اقتصادية واجتماعية عن البلدان المعنية وهي التي يشار اليها عادة بوصفها "مقاطع قطرية" . واذا تم اتباع هذا السبيل ، أصبح من المناسب ان تقوم لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية باستعراض منفعة الوثيقة الناتجة لتقرر ما اذا كان ينبغي ان يعقب المرحلة التجريبية تنفيذ كامل . ويعتقد المفتشان ان سبيل العمل هذا يمكن ان يكون خطوة مستحسنة لأسرة الأمم المتحدة ؛ وقد تساعد في تطوير شروح محددة بوضوح للمشاريع بحيث تكون لكل منها أهداف محددة المعالم ومؤشرات مناسبة . ومن شأن هذا أن يدعم تقييم المشاريع . ويأمل المفتشان في ان تتحرك أسرة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه . ومع ذلك ، فحتى هذه المرحلة التجريبية ، ينبغي ألا تقوم بها أمانة المجلس وحدها ، بل يجب ان تعين لها منظمة رائدة وفريق عمل أو أفرقة عاملة .

٦٦ - ومع الاستفادة من عبرة الماضي يمكن القول أن تاريخ مشروع كور يوضح عدم صواب محاولة الجرى قبل القدرة على المشي . والهدف من كور ، كمخزن جامع للمعلومات المنتقاة المتاحة بطرق عديدة مختلفة على نطاق المنظومة ، هو في حقيقة الأمر جزء من الهدف الأصلي الذى انشئ من أجله

المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات في عام ١٩٧٠ . وقد بذلت محاولة لبلوغ الهدف الجزئي من طريق قصير ، ولكن ذلك الطريق القصير لا وجود له . ومن ثم فقد باءت المحاولة بالفشل ويمكن استخلاص ثلاثة دروس عامة من ذلك .

٦٧ - الدرس الأول هو انه نظرا الى عدم وجود طريق قصير لبلوغ الهدف الجزئي فعلى المنظومة أن تقرر اتخاذ الطريق الأطول لبلوغ الهدف العام وهو شبكة متسقة ومشتركة لنظم المعلومات تشمل أسرة الأمم المتحدة بأكملها . وهذا سيجعل هدف كور ممكن التحقيق كجزء من تطور عام . ولا يوجد بديل ، في التحليل النهائي ، للعمل التحضيري الشاق والبالغ التفصيل الذى تقوم به أمانة المجلس في الوقت الحاضر ، والذى يهدف الى ارساء أول حجر في أساس بنيان ثابت . فقد كان مشروع كور محاولة لبناء هيكل علوى دون هيكل سفلي . ولكن شرطا أساسيا سبق التشديد عليه في مكان آخر من هذا التقرير يلزم تكراره هنا . فمن اللازم أن تحدد أولا ، بكل ما يمكن من الدقة ، الاحتياجات الفعلية من المعلومات ثم ينشأ النظام الذى يلبي هذه الاحتياجات .

٦٨ - والدرس الثاني هو انه يجب عدم اضاعة المزيد من الوقت . لقد مرت عشر سنوات وأنفق المجلس أكثر من مليون دولار منذ بحثت دراسة القدرة لأول مرة مشكلة نظام المعلومات على نطاق المنظومة ، ولم ينتج سوى القليل مقابل جميع الموارد التي تم توفيرها . ومرت أربع سنوات منذ حث المجلس الاقتصادى والاجتماعي المنظمات الأعضاء على اتخاذ مفاهيم مشتركة لأغراض نظم المعلومات ، ولم يتم شيء من ذلك . ويجب أن تقوم جميع الأطراف المعنية بدفع العمل الى الأمام .

٦٩ - والدرس الثالث هو انه كان هناك تفاؤل مفرط ، ولمدة طويلة ، فيما يتعلق بتقدم وامكانيات مشروعي كومباس وكور . وقد تمت الاشارة لأول مرة في التقرير الذى قدمته لجنة التنسيق الادارية الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٧٧ (E/5973) الى ان تطور مشروع كور ابطأ مما كان متوقعا . ومما له أهميته أن تتسم كل من التقارير المتعلقة بتقدم مشاريع العمل ، والمناقشات بشأن هذه التقارير ، بمنتهى الصراحة والواقعية .

المرفق الأول

المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

الاختصاصات الحالية

وظائفه

١ - يتولى المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات (المجلس) ، بتوجيه من لجنة التنسيق الادارية ، تنسيق استحداث نظم مشتركة او متوافقة للمعلومات في أسرة الامم المتحدة ، لا سيما لغرض دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واسداء المشورة الى لجنة التنسيق الادارية بشأن كافة المسائل المتعلقة باستحداث هذه النظم .

٢ - ونظم المعلومات التي تهم المجلس هي النظم التي تستخدم لدعم انشطة المنظمات الداخلة في أسرة الامم المتحدة ، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ والتقييم . وتضم هذه النظم مايلي : (أ) النظم التي تستحدث على اساس مشترك بين الوكالات ؛ (ب) النظم التي تستحدث بصورة منفردة ويمكن لمؤسسات اخرى ان تستخدمها لاغراض مماثلة ؛ (ج) والنظم التي تستحدث بصورة منفردة وتهم منظمات اخرى سواء من حيث تصميم النظم او من حيث المعلومات المنتجة ، او كليهما .

٣ - ويتولى المجلس ايضا ، حسب الاقتضاء ، او يشجع او يحفز تحت رعايته ، الاستحداث المشترك لنظم معلومات مشتركة للوفاء بالاحتياجات المشتركة للمنظمات المشتركة فيه .

٤ - ولضمان التنسيق السليم في مجال استحداث نظم المعلومات لكي تعود هذه النظم باقصى قدر من الفوائد على انشطة اسرة الامم المتحدة ، ولتجنب ازدواج الجهود ، تقوم كل منظمة مشتركة ، قبل استحداث احد النظم المشار اليها في الفقرة ٢ (ب) و (ج) ، بابلاغ المجلس بخططها ، ويجوز للمجلس الاعراب عن آرائه فيما يتعلق بكيفية ربط النظم المقترحة بالنظم القائمة وتحقيق التوافق فيما بينها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجوز للمجلس ان يقدم الملاحظات والمشورة لاستحداث النظام المعني .

٥ - وتحقيقا لهذه الغايات ذاتها ، يضطلع المجلس بمسؤولية وضع وتحديث وتعميم بيان بالموجودات من نظم المعلومات التي تستخدم الحاسبات الالكترونية في المقام الاول ، المستعملة او قيد الاستحداث الفعلي ، في منظمات الامم المتحدة ، التي تقوم بتسجيل نظامها وتقدم لهذا الغرض معلومات نمطية بأسلوب يحدده المجلس من حين الى آخر .

٦ - ويوفر المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، جهة وصل لجمع ونشر المعلومات بشأن استحداث واستعمال النظم وممارسة التجهيز الالكتروني للبيانات في اسرة الامم المتحدة .

٧ - ويقوم المجلس ، لتيسير ممارسته لوظائفه التنسيقية ، بشرح المسائل التي سينظر فيها ، وله ان يصدر تكليفا باجراء دراسات لهذا الغرض .

٨ — ويضطلع المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، بما قد تقرره لجنة التنسيق الادارية من حين الى آخر من وظائف اخرى .

تنظيمه

٩ — تساعد المجلس في الاضطلاع بوظائفه سالفة الذكر امانة تتألف من مدير وما يلزم من موظفين وتختار لجنة التنسيق الادارية المدير بناء على توصية المجلس ، ويكون المدير مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ برنامج العمل الذى يقره المجلس . وتتحمل المنظمات المشتركة نفقات الامانة ، وتوزع هذه النفقات فيما بينها وفقا لصيغة توافق عليها لجنة التنسيق الادارية .

١٠ — وللمجلس ان ينشىء فرق عمل تتألف من موظفين توفرهم المنظمات المشتركة لدراسة مشاكل معينة او الاضطلاع بمهام محددة ، او ان يعهد بالمسؤولية عن هذه الانشطة الى منظمة مشتركة او اكثر .

١١ — ويحدد المجلس برامج العمل اللازمة ويوافق على تقديرات التكاليف اللازمة للاضطلاع بوظائفه لرفعها الى لجنة التنسيق الادارية ، بما في ذلك توفير الدعم من الموظفين للامانة او فرق العمل المخصصة ، والانتفاع من الموارد التي تتيحها اسرة الامم المتحدة ، ومصادر خارجية عند الاقتضاء .

١٢ — ويشرف المجلس على سير العمل في تنفيذ برنامج العمل ويقدم تقارير عن ذلك الى لجنة التنسيق الادارية بصورة منتظمة .

علاقاته مع الهيئات الاخرى

١٣ — يأخذ المجلس في اعتباره احتياجات الهيئات الاخرى المشتركة بين الوكالات من الدعم بالمعلومات ، ويساعد في تلبيتها ، بما في ذلك بصفة خاصة الهيئات الفرعية الاخرى التابعة للجنة التنسيق الادارية ، التي يتعاون معها تعاونا مباشرا او حسبما توجهه في ذلك لجنة التنسيق الادارية .

١٤ — وللمجلس ان يسدى المشورة وان يوجه طلبات الى لجنة ادارة المركز الدولي للحساب الالكتروني لدراستها على النحو الملائم . ويتلقى المجلس تقارير عن العمليات التي يقوم بها المركز الدولي للحساب الالكتروني بقدر ما تتصل هذه العمليات باعمال المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، ويبلغ المجلس لجنة ادارة المركز الدولي للحساب الالكتروني بتطورات برنامج عمل المجلس بقدر ما تمس هذه التطورات عبء عمل المركز الدولي للحساب الالكتروني .

١٥ — وللمجلس ايضا ان يتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع منظمات ومؤسسات خارج منظومة الامم المتحدة تضطلع بأنشطة وثيقة الصلة ببرنامج عمله .

المرفق الثاني

المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

الاختصاصات المنقحة المؤقتة

ألف - الغرض منه ووظائفه

١ - أنشئ المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات كهيئة فرعية تابعة للجنة التنسيق الادارية ، التي يكلف المجلس ، تحت توجيهها ، بما يلي :

(أ) تعيين الاحتياجات المشتركة من المعلومات لجميع او لبعض منظمات اسرة الامم المتحدة والهيئات الدولية الحكومية ؛

(ب) القيام ، حسب المطلوب ، باتخاذ تدابير لضمان تنسيق استحداث نظم وخدمات المعلومات في منظمات اسرة الامم المتحدة ، وذلك من اجل تلبية هذه الاحتياجات وتجنب ازدواج الجهود ، واتاحة تقديم معلومات موحدة على نطاق المنظومة ، وابقاء التكاليف عند حد لها . ويتولى المجلس ، حسب الاقتضاء ، او يشجع او يحفز ، تحت رعايته ، الاستحداث المشترك لنظم معلومات مشتركة من اجل تلبية حاجات منظومة الامم المتحدة .

٢ - وتحقيقا لهذه الغاية ، تبلغ كل منظمة عضو المجلس بخططها الرامية الى استحداث نظم معلومات كيما يتسنى للمجلس الاعراب عن آرائه فيما يتعلق بما اذا كان ينبغي ربط النظم المقترحة بالنظم القائمة لدى منظمات اخرى ، وجعلها متوافقة معها ، وكيفية القيام بذلك . وللمجلس ايضا ان يقدم الملاحظات والمشورة من اجل استحداث النظام المعني .

٣ - ويقدم المجلس خدمات معلومات بشأن استحداث وتشغيل وكلفة ونواتج نظم المعلومات في منظمات الامم المتحدة ، وبشأن الاعمال ذات الصلة التي تقوم بها منظمات اخرى عند الاقتضاء .

باء - تنظيمه وتكوينه

٤ - يتألف المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات من مجلس وامانة .

٥ - وجميع المنظمات التي هي اعضاء في لجنة التنسيق الادارية اعضاء ايضا في المجلس . وينبغي ان يكون ممثلو المنظمات في المجلس من شاغلي الرتب العليا لتقرير السياسة ، ويفضل ان يكونوا من مستوى موظفي اعلى من مستوى المدير ، وان تكون لهم سلطة عرض آراء منظماتهم في مجموعها بشأن مسائل تدخل في برنامج العمل الذي تقره لجنة التنسيق الادارية .

٦ - وتعين لجنة التنسيق الادارية لمدة عامين ، يجوز تجديدها ، من بين ممثلي المنظمات الاعضاء رئيسا ونائبا للرئيس ، يختاران لجملة اسباب من بينها حسن اطلاعهما على برامج منظومة الامم المتحدة والمعلومات المطلوبة لدعمها . ويجتمع الرئيس ونائب الرئيس مع مدير امانة المجلس

المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات وذلك لمناقشة مسائل تحظى بالاهتمام وللاعداد لـــدورات المجلس . ويمكن ان يجريا مشاورات مع اعضاء اخرين في المجلس بشأن مسائل تتسم بطابـــع الاستعجال .

٧ ــ وللمجلس ان ينشئ فرق عمل مخصصة ، تتألف من منظمتين او اكثر من المنظمات الاعضاء ، وذلك لتناول بنود محددة من برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات بمساعدة امانة المجلس . وللمجلس كذلك ان يسمي احدى المنظمات الاعضاء ، بعد موافقتها ، منظمة رائدة لتناول بند محدد من برنامج العمل وذلك بمساعدة امانة المجلس . وعند تسمية كل من فرقـــة العمل واحدى المنظمات الرائدة لتناول بند من بنود برنامج العمل ، تتولى المنظمة الرائدة وظيفة رئيس فرقة العمل . وينشئ المجلس ايضا فريقا عاملا معنيا بالحاسبات الالكترونية ، يتألف من مديري مرافق الحاسبات الالكترونية لدى المنظمات الاعضاء ومدير المركز الدولي للحساب الالكتروني . ويقوم هذا الفريق العامل ، بمساعدة امانة المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، باستعراض المسائل المتعلقة بالدعم التكنولوجي لنظم المعلومات فيما يتصل ببنود محددة من برنامج عمل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات يقررها المجلس ، ويرفع تقارير عن هذه المسائل الى المجلس.

٨ ــ ويجتمع المجلس عادة مرتين في السنة . ويقدم المجلس تقاريره عن برامج اعماله الســـابقة والمقبلة الى لجنة التنسيق الادارية ، وبواسطة لجنة التنسيق الادارية الى كل من لجنة البرنـــامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٨ــ١ وتتناول اول دورة في السنة ، في جملة امور ، مايلي :

(أ) استعراض ما انجز من اعمال خلال السنة الماضية والموافقة على تقرير عـــن ذلك العمل لرفعه الى لجنة التنسيق الادارية ، وبواسطة لجنة التنسيق الادارية الـــى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛

(ب) اى تنقيح لبرنامج العمل للسنة الجارية ؛

(ج) النظر في اقتراح مؤقت لبرنامج العمل للسنة التالية .

٨ــ٢ وتتناول ثاني دورة في السنة ، في جملة امور ، مايلي :

(أ) استعراض برنامج العمل للسنة الجارية ؛

(ب) اعتماد برنامج العمل للسنة التالية ؛

(ج) النظر (في السنوات الزوجية) في اقتراحات برنامجية لفترة الســـنتين المقبلة وذلك لتقديمها الى لجنة التنسيق الادارية ، وبواسطة لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، والنظر في مقترحات تتعلق بالميزانية ، في اطار دورة ميزانية الامم المتحدة ، لرفعها الى لجنة التنســـيق الادارية لادراجها في الميزانية البرنامجية للامم المتحدة ؛

(د) اقتراحات متصلة بالخطة المتوسطة الأجل للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات وذلك لتقديمها الى لجنة التنسيق الادارية ، وبواسطة لجنة التنسيق الادارية الى لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٨-٣ وينظر المجلس في اى من الدورتين ، حسب اللزوم ، فيما يلي :

(أ) مسائل شؤون الموظفين ، **أو المسائل** المتعلقة بشؤون الميزانية او الشؤون الادارية ؛

(ب) تشكيل او تغيير عضوية فرق العمل و/او تسمية منظمة رائدة لبنود محددة من بنود برنامج العمل ؛

(ج) ما يثار من مسائل في تقارير فرق العمل او الفريق العامل المعني **بالحاسبات** الالكترونية او المنظمات الرائدة .

جيم - امانته

٩ - تتألف الامانة من مدير وموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة ، ويكون المدير **والموظفون** من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة بالامانة من موظفي الامم المتحدة ويخضعون للنظامين الاساسي والادارى لموظفي الامم المتحدة . كما انهم يختارون وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الامم المتحدة .

١٠ - وتقوم لجنة التنسيق الادارية ، بناء على توصية المجلس ، بتعيين المدير . ويكون المدير مسؤولا امام الرئيس ، وفي حالة غيابه يكون مسؤولا امام نائب الرئيس ، ويتحمل المسؤولية امام المجلس عن تنفيذ برنامج العمل المعتمد . ويتولى المدير المسؤولية عن اقتراح تعيين الموظفين المأذون بهم للامانة وذلك بالاتفاق مع الرئيس او ، في حالة غيابه ، مع نائب الرئيس ، ووفقا للاجراءات ذات الصلة المعمول بها في الامم المتحدة . وللمدير ان يجرى مشاورات حسبما يتحدد في برنامج العمل وفي حدود الميزانية .

دال - ميزانيته

١١ - هناك نوعان من الميزانيات للمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات - ميزانية عامة وميزانية للاغراض الخاصة .

١١-١ تسدد الميزانية العامة كلفة امانة المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات . وتمول من الاشتراكات التي تقدمها جميع المنظمات الاعضاء وفقا لصيغة قسمة الاشتراكات التي تتألف منها ميزانية امانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية . ويعد مدير الامانة مقترحات الميزانية وفقا لتعليمات المجلس ، ويقوم المجلس باستعراضها واحالتها الى لجنة التنسيق الادارية كي تقرها وتدرجها في مقترحات الميزانية العادية للامم المتحدة . ويقوم رئيس المجلس او مدير الامانة او كلاهما بتمثيل المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات

في المناقشات التي تجريها لجنة التنسيق الادارية واللجنة الاستشارية لشـــــؤون الادا والميزانية والجمعية العامة حول الميزانية .

١١-٢ وتسدد ميزانيات الاغراض الخاصة كلفة تناول فرق العمل والمنظمات الرائدة لبنـــو محدد من برنامج العمل اذا تعذرت تغطية هذه التكاليف من الميزانيات العاديـــــــة للمنظمات او من الميزانية العامة . وتمول هذه الميزانيات من التبرعات المقدمة من منظمات الامم المتحدة ، او من الحكومات او من منظمات اخرى . وللمجلس ان يقبل تبرعات نيابـــة عن لجنة التنسيق الادارية .

هاء - علاقاته مع الهيئات الاخرى

١٢ - لمجالس الادارة والهيئات المشتركة بين الحكومات في المنظمات الاعضاء ان توجه طلبات الى المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات للحصول على مشورته او مساعدته وذلك بواسطة لجنة التنسيق الادارية . ويستجيب المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، بصفة خاصة وعلـى سبيل الاولوية لأى طلبات للحصول على مشورة ترد اليه من لجنة البرنامج والتنسيق او من اللجنـــة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وذلك نظرا لما تضطلعان به من مسؤوليات تنسيقية على نطـاق المنظومة .

١٣ - ويجوز للمجلس ايضا ان يتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع منظمات ومؤسسات خارج منظومـــة الامم المتحدة تقوم بأنشطة وثيقة الصلة ببرنامج عمله .